itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التقرير السنوي

1437هـ - 1438هـ (2016)

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات

01

01 مقدمة

01 خطاب مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة

02 رسالة الرئيس التنفيذي

05 الرسالة والرؤية

06 التركيز الاستراتيجي للمؤسسة

06 الحقائق والأرقام الرئيسية في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)

02

09 تقديم حلول تجارية للتنمية في الدول الأعضاء

09 البيئة الاقتصادية والتجارية

17 الدعم والتضامن المستدامين مع الدول الأعضاء في الأوقات المليئة بالتحديات

27 العمل مع البنوك المحلية لتذليل تحديات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

29 تعزيز دعم القطاع الخاص

31 التمويل المستدام لعمليات تمويل التجارة

31 تكثيف الموارد السائلة والاستفادة منها

03 33 المشاركة في تنمية التجارة لإحداث أثر إنمائي أكبر

34 برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول لعربية: تحقيق المزيد من النتائج مع الشركاء الجدد والحاليين

34 المؤسسة وجدول أعمال تنمية التجارة العالمية مع شركائها الدوليين

35 الشراكة من أجل تنمية القدرات والمعرفة التجارية

35 تدريب الشباب وتوظيفهم في مجال التجارة الدولية

35 برنامج السنغال لبناء قدرات التجارة الدولية والنفاذ إلى الأسواق

36 حلول تجارية شاملة ومتكاملة لتنمية الأسواق والسلع

37 التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

04 39 بناء مؤسسي مستدام لتحسين الفاعلية التنظيمية

39 الهيكل التنظيمي والحوكمة وإدارة المخاطر

42 تعزيز قرب المؤسسة من عملائها والقدرات الداخلية لضمان أداء أعلي

05 45 القوائم المالية المدققة

06 80 الملاحق

81 الملحق 1: نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

84 الملحق 2: بيانات المساهمين

85 الملحق 3: عمليات التمويل المعتمدة والقطاعات الممولة لعام 1437هـ - 1438هـ (2016)

86 ملحق 4: عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً في عام 1437هـ - 1438هـ

87 الملحق 5: عمليات التمويل المعتمدة حسب السلع

88 الملحق 6: البرامج المدعومة من برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالإشارة إلى المادة 26(1) من مواد اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، يُشرفني أن أقدّم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين، نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، التقرير السنوي للمؤسسة لعام 1437هـ - 1438هـ (2016)، والذي يلقي الضوء على أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والقوائم المالية المدققة للسنة المالية 1437هـ - 1438هـ المنتهية في 2016/12/31.

وتفضّلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام.

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

[1] بسبب التغيّر في بداية ونهاية السنة المالية للمؤسسة، فإن التقرير السنوي لهذا العام 1437هـ - 1438هـ (2016) يشمل 14.5 شهراً (14 أكتوبر 2015 31- ديسمبر 2016)

رسالة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم،

إنه لشرف عظيم أن أقدّم تقرير المؤسسة السنوي لعام 1437هـ - 1438هـ (2016). ويسرني إبلاغكم بأن المؤسسة، رُغم البيئة المليئة بالتحديات، سجلت أداءً جيداً خلال السنة، فقد بلغت السحوبات 4.8 مليار دولار أمريكي في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، بزيادة 5.5 في المئة مقارنة بالعام السابق. وقد شكل انخفاض أسعار النفط والسلع، الذي امتد إلى عام 1437هـ - 1438هـ (2016) (وإن كان ثمة تحسّن طفيف) تحديات كبيرة للعديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك انخفاض التصنيف الائتماني، وهبوط قيمة العملة، وتراجع النمو، والوضع المالي السلبي. وانعكاساً لهذه التحديات، انخفضت عمليات التمويل المعتمدة بنسبة 26% في عام 1437هـ - 1438 هـ (2016)، من 6.05 مليار دولار أمريكي في عام 1436هـ (2015) إلى 4.48 مليار دولار أمريكي. وبالمثل، شهدت الأموال المجمّعة من السوق لتمويل العمليات التجارية الاستراتيجية الكبرى (Big tickets) في الدول الأعضاء انخفاضاً قيمته 2.4 مليار دولار أمريكي، مما يعكس قلة الاعتمادات والبيئة العالمية المليئة بالتحديات، كما سبق ذكره.

خلال السنوات التسع منذ إنشائها عام 1429 هـ، كانت إنجازات المؤسسة ملحوظة في مجالي تمويل التجارة وتنمية التجارة. وبلغ الإجمالي التراكمي للاعتمادات والسحوبات 35.4 مليار دولار أمريكي و 26.8 مليار دولار أمريكي، على التوالي. من ناحية أخرى، فإن الأموال المتراكمة الإجمالية من المصارف والمؤسسات المالية المُشاركة بلغت 26.9 مليار دولار أمريكي، مما يعكس دور المؤسسة الهام كمحفز لجذب التمويل اللازم للعمليات الاستراتيجية الكبرى لصالح الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، واصلت المؤسسة تقديم التمويل لعدد من الدول الأعضاء وفقاً لاتفاقيات إطارية متعددة السنوات، المبرمة لصالح عدد من العملاء الرئيسين لتمويل عمليات استراتيجية كبرى لهم. وفضلاً عن ذلك، فقد واصلت المبادرات الإقليمية مثل مبادرة أفريقيا إحراز تقدّم ملحوظ.

أما في مجال تنمية التجارة، فقد واصل برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) تكملة أنشطة تمويل التجارة التابعة للمؤسسة من خلال المحاور الستة التي يقدمها؛ وهي تعزيز التجارة وتيسير التجارة وبناء القدرات وتطوير المنتجات الاستراتيجية ودمج التجارة ودعم تمويل التجارة. وتمشياً مع الاتجاه الاستراتيجي الجديد، بدأت المؤسسة تحويل تدخلاتها إلى نهج متكامل على أساس البرنامج والذي يجمع بين تمويل التجارة وتنمية التجارة وبناء القدرات من أجل مضاعفة الأثر. وتتضمن الأمثلة (1) برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية و(2) ومبادرة دعم منتجي القطن في غرب أفريقيا بهدف توسيع أسواق صادراتها.

إضافة إلى ذلك، واصل عدد من البرامج بما فيها مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) إحراز تقدّم ملموس. علاوة على ذلك، واصلت المؤسسة تعاونها مع الشركاء الدوليين الرئيسيين مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومركز التجارة الدولية (ITC) المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العربية.

وفي الختام، فقد تمكنت المؤسسة في عام 1437هـ - 1438هـ (2016) من اجتياز التحديات وتوسيع نطاق الشراكات لصالح الدول الأعضاء. ولم يكن هذا ممكناً بدون الدعم والتوجيه المخلص من رئيس مجلس الإدارة وأعضائه الموقرين الذين أود أن أتقدّم إليهم بخالص عبارات الشكر والتقدير. كما أود أن أعرب عن خالص شكري للعاملين في المؤسسة على تفانيهم وخدمتهم للمؤسسة. ومع وضع الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة ، فأنني على ثقة بأننا في عام 2017 سندفع المؤسسة، بمشيئة الله، إلى أن تصبح مزوداً رائداً لحلول التجارة من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

م. هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

الصف الأمامي من اليسار إلى اليمين

سعادة الدكتور سعد بن علي الشهراني • معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي • معالي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار، رئيس مجلس الإدارة
سعادة الأستاذ عبد الغفار عقيل العوضي • سعادة المهندس فهد بن عبد الله النويصر •

الصف الخلفي من اليسار إلى اليمين

• سعادة الأستاذة زروهاتو كساه تراوري • سعادة الأستاذ محمد قامبو شعيب • سعادة الدكتور شهاب الدين مرزبان
سعادة الأستاذ كافندو سلام • سعادة الأستاذ محمد عيسى المطاوعة • سعادة الأستاذة داتو سيتي زويا ديسا

فريق الإدارة

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

أ. نظيم نوردالي
مدير عام إدارة تمويل الشركات
والتمويل المهيكل

أ. أبو جالو
مدير عام العمليات
ومدير عام المخاطر بالإنابة

أ. سيد حبيب
مدير عام برنامج التعاون التجاري
وتنمية التجارة

أ. أحمد صباغ
مدير عام الموارد البشرية
والخدمات المؤسسية

أ. إبراهيما سوما
مدير عام إدارة الحوكمة والرقابة

أ. أحمد جان
مدير عام الخزانة بالإنابة

أ. محمد حافظ إمريث
مدير عام المالية
والتخطيط الاستراتيجي

عن المؤسسة الإسلامية للتجارة المالية الدولية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي كيان مستقل يشكل جزءا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDBG، وقد أُنشئت المؤسسة من أجل تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البينية والدولية التي من شأنها تحقيق الهدف الأشمل بدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء. وتضم المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث بدأت في عملها في محرم 1429هـ (يناير 2008 م). وقد أدى جمع أنشطة تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة إلى زيادة الفاعلية في تقديم الخدمات من خلال توفير الاستجابة السريعة لحاجات العميل في بيئة عمل يوجهها السوق.

كرائدة في مجال تمويل التجارة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تمد المؤسسة خبرتها وتمويلاتها إلى الشركات والمؤسسات والحكومات في الدول الأعضاء. ويعتبر التركيز الأساسي لها هو تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC. وتتمتع المؤسسة، كعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بقدرة فريدة على الوصول للحكومات في الدول الأعضاء وهي تعمل لتسهيل حشد الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بدعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. كما تدعم المؤسسة التجارة في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لهذه الدول الأدوات المناسبة لتنمية السلع الاستراتيجية المرتبطة بالتجارة من أجل مساعدتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.

الرؤية

أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً معترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

الرسالة

تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم

التركيز الاستراتيجي للمؤسسة

التركيز الاستراتيجي للمؤسسة

في العام 1437هـ - 1438هـ (2016)، تمت إعادة مواءمة خارطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة مع الاستراتيجية الاطارية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في المؤسسة.

وتهدف الاستراتيجية إلى:

- توسيع التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي
- النمو في تمويل التجارة الإسلامي
- دعم تنويع اقتصادات الدول الأعضاء وتطوير البنية التحتية

وتركز الاستراتيجية على:

- تحقيق أثر السوق
- خلق أثر إنمائي
- ابراز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
- وضع نموذج عمل مستدام
- تعزيز التميّز المؤسسي

تستخدم المؤسسة السجل المتوازن لقياس الإنجاز بغرض متابعة وقياس الأداء من خلال خمسة منظورات

1. المنظور المالي
2. منظور العميل
3. منظور العمليات الداخلية
4. منظور التعلم والنمو
5. منظور الأثر الإنمائي

الحقائق والأرقام الرئيسية في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)

رغم الضغوط والصعوبات الكبيرة التي يواجهها سوق السلع العالمي، حققت المؤسسة أداءً جيداً نسبياً في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)

وكانت لتلك السنة ميزتين رئيسيتين: معدل سحوبات أعلى للسنة (بارتفاع 5.5%) فالتركيز على السحوبات نتج عنه معدل إنفاق جيد على عمليات التمويل المعتمدة. أعقب ذلك توجه جديد للمؤسسة نحو تحديد أولويات السحوبات من أجل تحقيق أثر ملموس لعملائها. إضافة إلى ذلك، بالنسبة لبعض المناطق، ترجم وجود المؤسسة الإقليمي المعزّز إلى سرعة تنفيذ الاعتمادات ومن ثم إلى مستويات أعلى للسحوبات. ومع ذلك، انخفضت نسبة الاعتمادات في هذه السنة، مما يعكس أثر بيئة أعمال أكثر تحدياً في العديد من الدول الأعضاء.

التزامات جديدة/إعتمادات

4.48 مليار دولار أمريكي

25% هبوط (مقارنة بسنة 1436 هـ)

السحوبات

4.8 مليار دولار أمريكي

5.5% زيادة (مقارنة بسنة 1436 هـ)

إجمال الدخل

62.26 mn USD

15% زيادة (مقارنة بسنة 1436 هـ)

الشكل البياني ١: الإعتمادات حسب القطاع والمنطقة ونوع الضمان

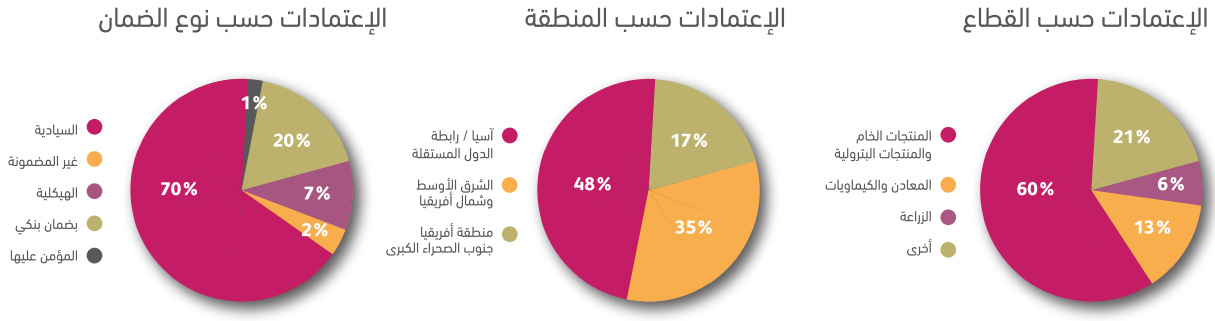

الشكل البياني 2: الإعتمادات حسب الدول (للدول العشر الأولى)

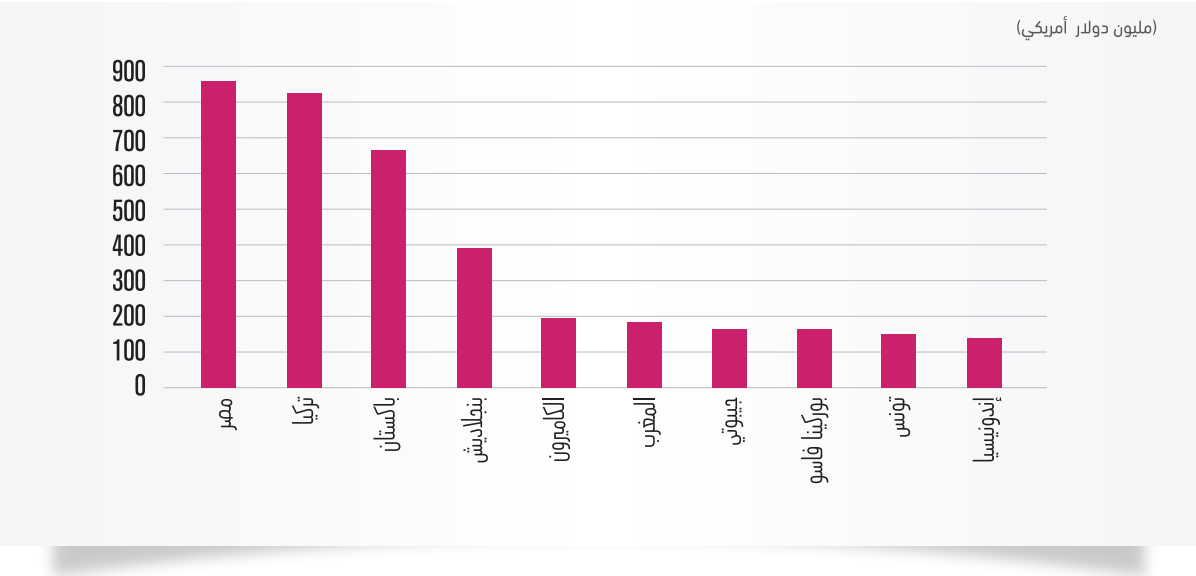

جدول ١: الملامح المالية البارزة

الرقم	الوصف	1437هـ - 1438هـ (2016)	1436 هـ	1435 هـ
.1	عمليات التمويل المعتمدة - مليار دولار أمريكي	4.48	6.05	5.16
.2	السحوبات - مليار دولار أمريكي	4.80	4.55	2.83
.3	إجمالي حقوق الأعضاء - مليون دولار أمريكي	879.82	862.00	827.00
.4	الأموال التي تم حشدها - مليار دولار أمريكي	2.40	4.20	3.57
.5	إجمالي الدخل - مليون دولار أمريكي	62.26	54.00	45.40
.6	نسبة التكلفة إلى الدخل	48.93	45.40	46.20
.7	صافي الربح - مليون دولار أمريكي	10.02	29.12	27.22
.8	العائد على المِلكية (سنوياً)	% 1.13	% 3.40	% 3.30

الصمود

البيئة الاقتصادية والتجارية

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 فترة استقرار نسبي، مقارنةً بالعام 2015، ويرجع ذلك إلى بداية حدوث انتعاش اقتصادي في الصين، وزيادة معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، والتحسن الذي شهدته أسعار بعض السلع. إلا أن هذه العوامل لم تكن عوامل مساهمة في توّقع النمو العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي والذي بلغ 3.1% لعام 2016. ويُتوقع أن يظهر أثر هذه العوامل خلال العام 2017، حيث يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي[2].

إن النمو المتوقع لعام 2016 والبالغ 3.1%، والذي تراجع بنسبة 0.1% في شهر إبريل، يعكس أفقاً مخيباً للاقتصادات المتقدمة، إذا ما أخذنا في الاعتبار النمو الذي جاء أقل من المتوقع في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة بعد تصويتها على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016 (البريكست). ورغم ذلك، جاء رد فعل السوق مطمئناً بعد أن اضطرب في البداية، حيث إن الأثر الحقيقي والنهائي للبريكست لا يزال غير واضح حتى الآن. وبالمثل، فإن مستقبل الترتيبات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وبين المملكة وبقية العالم، لا يزال أيضاً غير واضح. ونتيجةً لحالة عدم اليقين، فقد قُدر معدل النمو في الدول المتقدمة بما لا يزيد على 1.6% في عام 2016، حيث انخفض عنه في العام 2015 الذي وصل فيه المعدل إلى 2.1% (انظر الشكل البياني أدناه).

الشكل البياني 3: معدل النمو بين 2015 و 2017 (بالنسب المئوية)

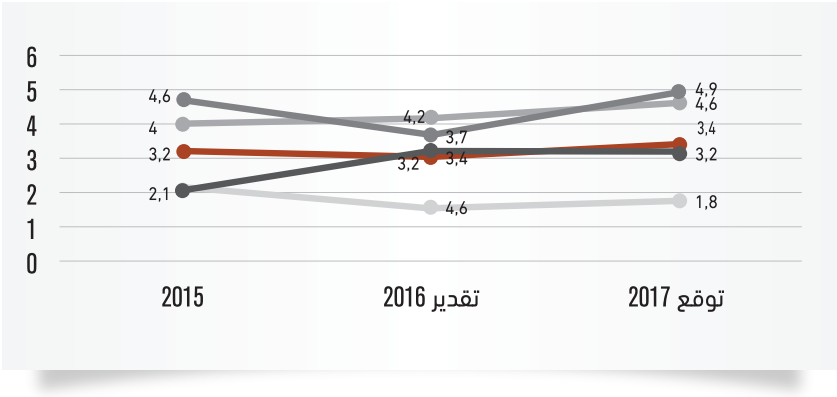

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2016)

[2] صندوق النقد الدولي - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2016)

بعد خمس سنواتٍ من الانخفاض المتتالي، حقَّق النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نمواً طفيفاً خلال العام 2016 حيث وصل إلى 4.2%، مرتفعاً عن العام 2015 الذي حقّق فيه 4.0%. ويُتوقع أن يؤثر هذا النمو الطفيف، بنسبة تتعدى 75% في النمو العالمي المُقدَّر لهذا العام (2016). إلا أن أفق هذه الاقتصادات مخيبٌ بوجهٍ عام مما كان عليه في الماضي، بالإضافة إلى كونه غير متكافئ. وفي حين أن النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة بآسيا (خصوصاً في الهند) لا زال في الواقع مستمراً في مرونته، نجد أن معظم الاقتصادات الكبيرة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبشكلٍ أساسي في جنوب أفريقيا، تواجه تباطؤاً أو حتى تراجُع نتيجةً لانخفاض أسعار السلع والذي تفاقم بسبب بعض التحديات الاقتصادية والسياسية الداخلية.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 2.1% عام 2015 إلى 3.2% في عامي 2016 و2017، على الرغم من الانخفاض الحاصل في معظم الدول المُصدرة للنفط بسبب تدهور صادراتهم. ولكن النمو الذي تشهده الدول المستوردة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوازن الانخفاض الذي سجلته الدول المصدرة للنفط. وبالفعل، حتى في حالة توقع استمرار تسبب أسعار النفط المنخفضة في إبطاء النمو في الدول المصدرة للنفط ، فسوف يتحقق انتعاشٌ اقتصاديٌ في دول المنطقة المستوردة للنفط، وفقًا لخبراء صندوق النقد الدولي. ومن الجدير بالذكر أن هذه التوقعات قد تم وضعها قبل الزيادة الأخيرة التي شهدتها أسعار النفط عقب اتفاقية الأوبك التي تقضي بتقليص إجمالي الإنتاج. وبالتالي، إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع خلال العام 2017، فقد يتحسن معدل النمو أيضاً في الدول المصدرة للنفط.

نظرة عامة على التجارة العالمية

وصل إجمالي نمو التجارة العالمية المتوقع في العام 2016 إلى 1.7%، وهو ما يُعد مؤشراً متفائلاً نسبياً بالنظر إلى الاتجاه المُنخفض خلال السنوات الأخيرة والنصف الأول من العام 2016. إلا أن الاتجاه المرتفع للنمو التجاري، والذي بدأ في النصف الثاني من العام 2016 بعد ركود في النصف الأول وكساد في العام 2015، يجب أن يستمر لكي يُصبح هذا الأداء حقيقياً.

وقد انخفضت الصادرات العالمية في عام 2015 بنسبة 13% من مبلغ 18,995 مليار دولار أمريكي عام 2014. وفي الوقت نفسه انخفضت الواردات العالمية عام 2015، بنسبة 12% من مبلغ 19,104 مليار دولار عام 2014. ويُمكن شرح هذا الأداء الضعيف، خلال عام 2015 والنصف الأول من 2016، من خلال عدة عوامل من ضمنها الوضع الاقتصادي في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهبوط أسعار النفط وسلع أساسية أخرى. وبالرغم من ذلك، يبدو النمو التجاري عام 2016 واقعياً. ويوضح المؤشر الأخير لآفاق الاقتصاد العالمي أن التجارة العالمية، بمعناها الأعم، كان من المتوقع أن تحقق ارتفاعاً طفيفًا خلال الربع الرابع من العام 2016. وقد أظهر الشحن الجوي نمواً قوياً في الآونة الأخيرة، بينما حققت طلبات التصدير وشحن الحاويات مكاسب متواضعة.

الشكل البياني 4: النمو التجاري بين 2015 و2017 (بالنسب المئوية)

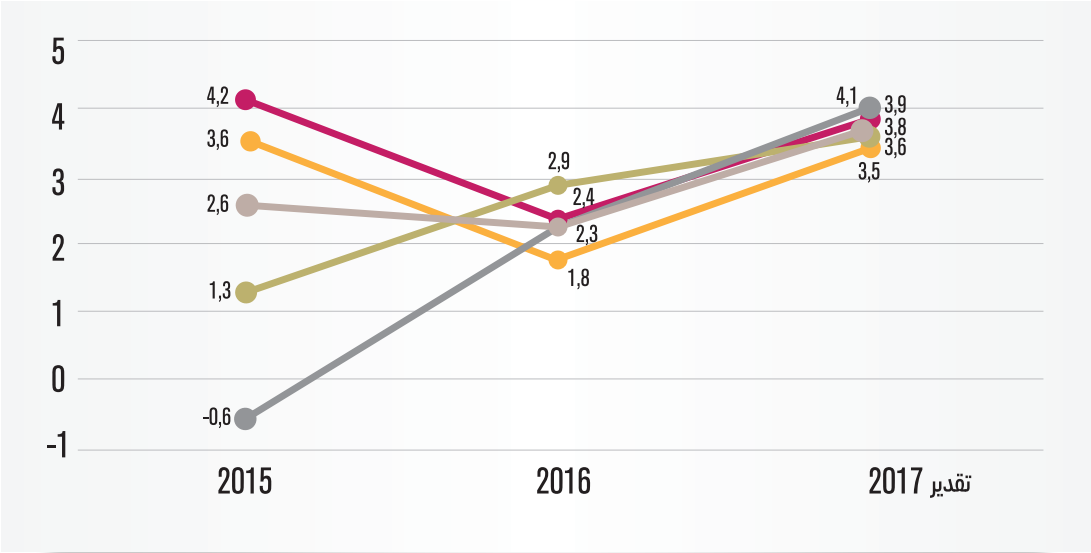

المصدر: صندوق النقد الدولي (2016)، آفاق الاقتصاد العالمي (2016)

الأداء الاقتصادي والتجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

في عام 2016 كان المتوقع أن يرتفع إجمالي حجم التجارة بدول منظمة التعاون الخليجي ارتفاعاً طفيفًا بنسبة 2.2% تقريبًا ليصل إلى 20.82% - مرتفعاً من 20.33%. وبالرغم من هذا النمو المتواضع، إلا أن هذا الارتفاع يُعد نقطة تحول بالنسبة لانخفاض حجم التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي والذي بدأ في 2012-2013. فعلى سبيل المثال، في العام 2015 هبط إجمالي حجم التجارة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 17.71% مقارنة بالعام 2014. وفي الفترة ذاتها، انخفضت التجارة البينية بين دول المنظمة بنسبة 13.46%. وبالرغم من هذا الانخفاض الشديد، ارتفعت حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 5.19% من إجمالي التجارة الخارجية للدول أعضاء المنظمة، ليصل إلى 20.33% مما يتجاوز معدل 20% الذي استهدفته المنظمة في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي[5] (الشكل البياني 5).

أما بالنسبة للصادرات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، فقد قُدرت بنحو 352.8 مليار دولار في عام 2016 - مقابل 344.3 مليار دولار في عام 2015. وهذه الزيادة مشجّعة بعد الانخفاض الكبير الذي بلغ 9.15% بين عامي 2014 و2015. وتعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا وماليزيا هي الدول الخمس الأولى المصدرة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث شكلت 58.70% من إجمالي الصادرات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2015. ويتوقع تحقيق نفس النتيجة في عام 2016 أيضاً.

وفيما يتعلق بالواردات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، فقد قُدرت بنحو 358.72 مليار دولار في عام 2016، وقد سجلت انتعاشاً مقارنة بمستوياتها البالغة 349.98 مليار دولار في عام 2015. والدول الخمسة الأولى المستوردة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: إيران والإمارات العربية المتحدة وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا.

[5] المركز الاسلامي لتنمية التجارة - ICDT,2016

الشكل البياني 5: تطور التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين 2005 و2016 (بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية)

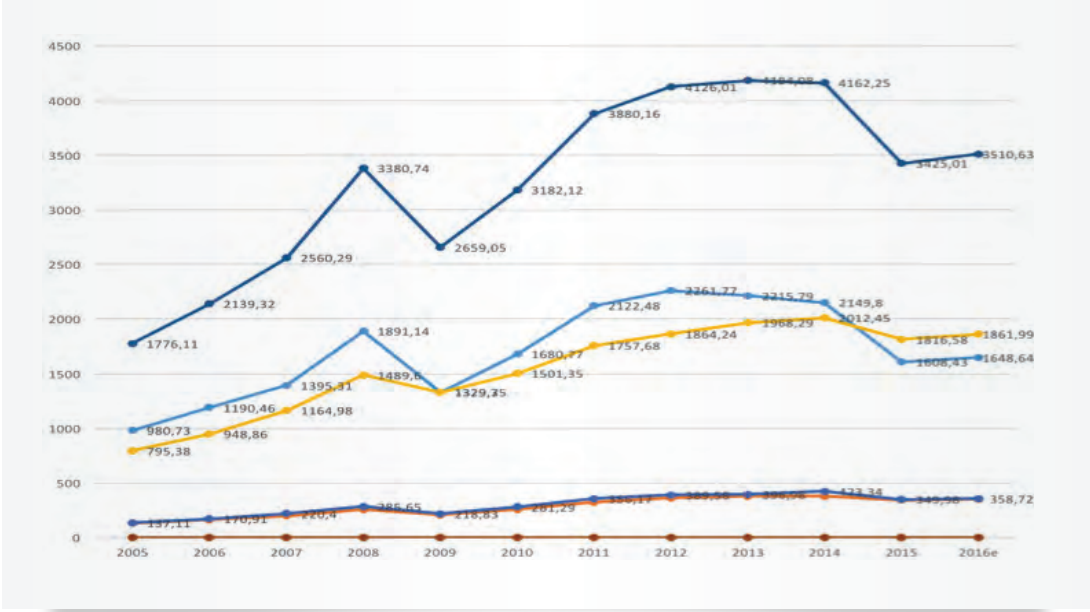

المصادر: إحصاءات اتجاه التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي أغسطس 2016، مركز التجارة الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة التجارة العالمية، حلول التجارة العالمية المتكاملة أونلاين أكتوبر 2016، المركز الإسلامي لتنمية التجارة

صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار)
واردات دول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار)
حجم التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي
الصادرات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار)
الواردات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار)
حصة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (نسبة مئوية)
حصة الصادرات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (نسبة مئوية)
حصة الواردات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (نسبة مئوية)

انخفاض أسعار النفط والسلع وتأثيرها على التجارة العالمية

يُستشهد بالعديد من العوامل و/أو الأسباب لتفسير الأداء الضعيف للتجارة العالمية في عام 2015 وأوائل عام 2016. ويعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط هو أحد تلك العوامل. وبالفعل، فقد وصلت في يناير عام 2016 إلى مستويات منخفضة غير مسبوقة على مدار 10 سنوات لأسباب كثيرة من بينها الخلاف الدائر بين منتجي النفط حول كيفية معالجة مسألة خفض الإنتاج. "وقد هبطت أسعار النفط منذ يونيو 2014 بنسبة تعادل 65% من قيمتها (حوالي 70 دولاراً أمريكيًا) مع تزايد بطء النمو عبر مجموعة كبيرة من الدول. وهي نتيجة حيرت الكثير من المراقبين، الذين كانوا يعتقدون أن تأثير هبوط أسعار النفط سيكون إضافة إيجابية للاقتصاد العالمي، بحيث يلحق ضرراً واضحاً بالدول المصدرة بينما يحقق للدول المستوردة مكاسب تُوازِنها وتفيض[6].

ومن الجدير بالذكر أنه بعد أن ظلت الأسعار منخفضة خلال معظم عام 2016، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 50%، ليصل السعر إلى 45 دولار أمريكي في شهر أغسطس، نتيجة لأسباب عدة، أبرزها الإيقاف غير الطوعي للإنتاج في عدد من الدول التي أعادت التوازن إلى سوق النفط بالإضافة إلى توصل أعضاء الأوبك إلى الاتفاق الذي طال انتظاره بخصوص خفض الإنتاج. ويتوقع أن يكون تأثير هذا الانتعاش إيجابيا على النشاط الاقتصادي العالمي حسبما ذكر خبراء الأوبك: "من المتوقع أن يؤدي انتعاش نشاط الاقتصاد العالمي بالاشتراك مع التطورات الداعمة في سوق النفط إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 3.1% في عام 2017[7].

بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار النفط، كان لانخفاض أسعار السلع غير النفطية أيضاً تأثيرٌ سلبي على التجارة العالمية. في العديد من الدول المصدرة للسلع، أدى انخفاض الأسعار إلى نقص العملات الأجنبية. وبالفعل، ضعف النشاط الاقتصادي في عدد من دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتقدمها نيجيريا حيث عرقل النقص الحاد في العملات الأجنبية قطاع الاستيراد والتجارة العامة بشدة. ومن جهة أخرى، كانت المرونة في كوت ديفوار وكينيا والسنغال وتنزانيا وبوارنها جزئيًا نشاطٌ أكثر ضعفاً بشكل عام في جميع أنحاء المنطقة. كما شهدت أسعار المعادن انخفاضاً تدريجيًا بسبب التباطؤ والتحول بعيداً عن الاستثمار المكثف في السلع في الصين. ومع ذلك، وفرت التحفيزات الأخيرة بعض الدعم للأسعار[8]. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار المعادن والسلع الزراعية بنسبة 12% و9% على التوالي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2017

[6] https://blog-imfdirect.imf.org/2016/03/24/oil-prices-and-the-global-economy-its-complicated/ مقالة مكتوبة بتاريخ 24 مارس 2016.
[7] صندوق النقد الدولي - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2016
[8] http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MOMR%20December%202016.pdf

الشكل البياني 6: أسعار التسليم الفوري لسلة أوبك - الأسعار الحقيقية لسلة أوبك (دولار أمريكي/للبرميل)

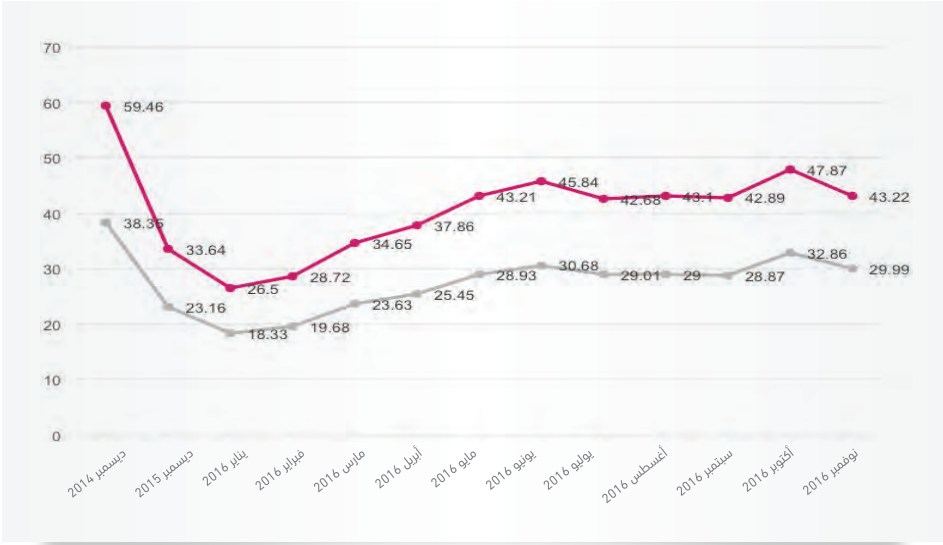

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

الشكل البياني 7: مؤشرات أسعار السوق للسلع الأساسية غير النفطية، 2013-2016

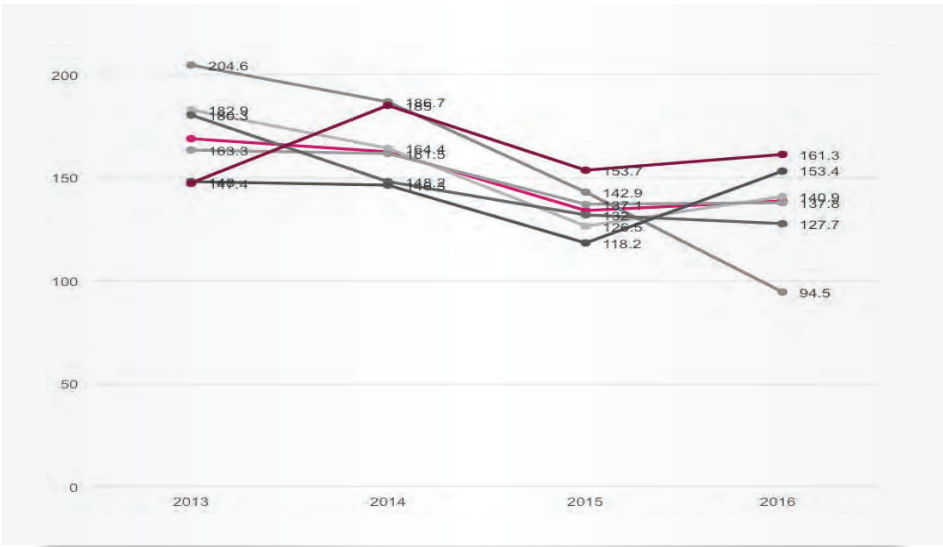

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2017) - 2005 = 100، بالقيمة الدولارية)

نظرة عامة على عام 1437هـ - 1438هـ (2016)

شهد عام 1437هـ - 1438هـ (2016) تحديات هائلة على العديد من الجبهات. فعلى النحو المذكور أعلاه، واجهت العديد من الدول الأعضاء تحديات كبيرة وكانت المؤسسة مرنة في الحفاظ على دعمها للدول الأعضاء، كما يتضح من ارتفاع مستوى السحوبات لتمويل التجارة لهذا العام، مما أدى إلى زيادة مستوى تمويل التجارة. ومع ذلك، ومن ناحية المقارنة بين السنوات، انخفضت عمليات التمويل المعتمدة بنسبة 26% في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، من 6.05 مليار دولار أمريكي في عام 1436هـ (2015) إلى 4.48 مليار دولار أمريكي. ويعكس ذلك البيئة الصعبة للسوق، وأهمها الانخفاض في أسعار النفط. وعلى الرغم من بعض التحسن في الجزء الأخير من عام 2016، ظلت أسعار النفط منخفضة نسبيًا مقارنة بارتفاع الأسعار قبل عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت بعض الدول الأعضاء من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودول رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك نيجيريا وموزمبيق وكازاخستان بشدة لانخفاض أسعار السلع ونقص العملات الأجنبية، مما أعاق حركة النشاط التجاري.

من ناحية أخرى، وفي محاولة لتوسيع نطاق أثرها الانمائي، تتحرك المؤسسة بعيداً عن النموذج القائم على العمليات لدعم التجارة وتوجهها إلى النهج القائم على البرامج، والذي يجمع بين تمويل التجارة وتنمية التجارة وبناء القدرات من أجل مضاعفة الأثر. وحافظت المؤسسة على تضامنها مع الدول الأعضاء منذ إنشائها من خلال التركيز على القطاعات التي تعد المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهما قطاعا الطاقة والزراعة، ودعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تقدم المؤسسة تمويلات تجارية كبيرة لدعم أمن الطاقة في الدول الأعضاء. كما أنها تستخدم حلولاً مبتكرة مثل التمويل التجاري المهيكل (STF) وخطوط التمويل للبنوك لتعزيز تنمية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكليهما تأثير مباشر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في الدول الأعضاء.

ويرد بيان بالاعتمادات على تمويل التجارة موزعة حسب المنطقة في الجدول أدناه.

الجدول 2 - عمليات التمويل المعتمدة حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

المنطقة	1436هـ الفعلي	%	1437هـ - 1438هـ (2016) الفعلي	%
آسيا/رابطة الدول المستقلة	3,229	53	2,166	48
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2,228	37	1,552	35
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	590	10	760	17
إجمالي الاعتمادات	**6,047**	**100**	**4,478**	**100**
إجمالي النفقات	**4,551**		**4,801**	

من حيث تقسيم المحفظة حسب نوع الضمان، استمر التعرض السيادي في تشكيله للجزء الأكبر من المحفظة، وهو ما يمثل 70% من الإجمالي، وهي نسبة أقل 5 نقاط مئوية عن العام السابق. وكان التعرض السيادي للمؤسسة مدفوعاً بشكل رئيسي بالعمليات الاستراتيجية الكبيرة لتمويل قطاعي الطاقة والزراعة وتوسع أساساً بموجب اتفاقات استراتيجية اطارية مبرمة مع الدول الأعضاء، وذلك تمشياً مع أولويات التنمية الاقتصادية لتلك الدول. وفي سعي المؤسسة لتنويع محفظتها، ارتفعت عمليات الضمانات البنكية التي تخدم القطاع الخاص بنسبة 10 نقاط مئوية -- لتصل إلى 20% من المحفظة. وهو ما يتسق مع الاتجاه الاستراتيجي الجديد للمؤسسة، والذي يهدف إلى توسيع نطاق خطوط التمويل والأعمال التجارية المضمونة بضمانات مصرفية من أجل تنويع الدعم وزيادته للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص.

الجدول 3 - عمليات التمويل المعتمدة حسب نوع الضمان (مليون دولار أمريكي)				
نوع الضمان	1436هـ الفعلي	%	1437هـ - 1438هـ (2016) الفعلي	%
السيادي	4,531	75	3,126	70
لضمان البنكي	724	12	894	20
ضمان الشركات	125	2	103	2
لتمويل التجاري المهيكل	644	11	304	7
التأمين الائتماني	23	-	50	1
الإجمالي	**6,047**		**4,478**	

لمحة عن إنجازات عمليات المؤسسة في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)

58 عملية (الشراكة)

حافظت المؤسسة على مستوى مرتفع من النشاط في عام 1437هـ - 1438هـ 2016، حيث اعتمدت 58 عملية بقيمة إجمالية 4478 مليون دولار أمريكي في 20 بلدًا.

دعم الدول الأعضاء الأقل نموًا (التضامن)

كان 21 % من إجمالي الاعتمادات مخصصاً للدول الأعضاء الأقل نمواً، و63 % لتيسير التجارة البينية في الدول الأعضاء.

المحافظة على مستوى مرتفع من السحوبات (الصمود)

حافظت المؤسسة على مستوى مرتفع من السحوبات رغم هذا العام المليء بالتحديات، وتمكنت من التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة. وعلى هذا النحو، كانت الاعتمادات أقل بنسبة 26 %، وهو ما يعكس الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والسلع التي شهدها عام 1436هـ (2015) ومعظم عام 1437هـ - 1438هـ (2016).

التضامن

التحول من النهج القائم على عمليات التجارة فقط إلى نهج البرنامج المتكامل

تتحرك المؤسسة نحو برامج تجمع بين الوسيلتين الأساسيين من لتحقيق أهداف المؤسسة، أي تمويل التجارة، وبناء القدرات المتعلقة بالتجارة. وسيتم ربط هذه البرامج مباشرة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة للمؤسسة ، وهي:

- توسيع حجم التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي
- دعم عملية تنويع اقتصادات الدول الأعضاء
- النمو العالمي للتمويل الإسلامي

يتمثل الهدف الشامل لنهج البرنامج المتكامل في تعزيز الأثر الإنمائي الشامل لتدخل المؤسسة.

تقدم الإطارات التالية حالتين، الأولى في إندونيسيا والأخرى في تركيا، وتسلط الضوء على نهج البرنامج الجديد للمؤسسة. ففي حالة إندونيسيا، صممت المؤسسة برنامجاً لتنمية الصادرات لدعم مصدري البن الإندونيسي.

وفيما يتعلق بحالة تركيا، تمكنت المؤسسة من ربط شركة أقطان بمصدري القطن في غرب أفريقيا، ونتيجة لذلك، فإنها قد سهلت عملية الشراء المباشر بين التاجر التركي ومنتجي القطن في غرب أفريقيا ليستفيد كلا الطرفين..

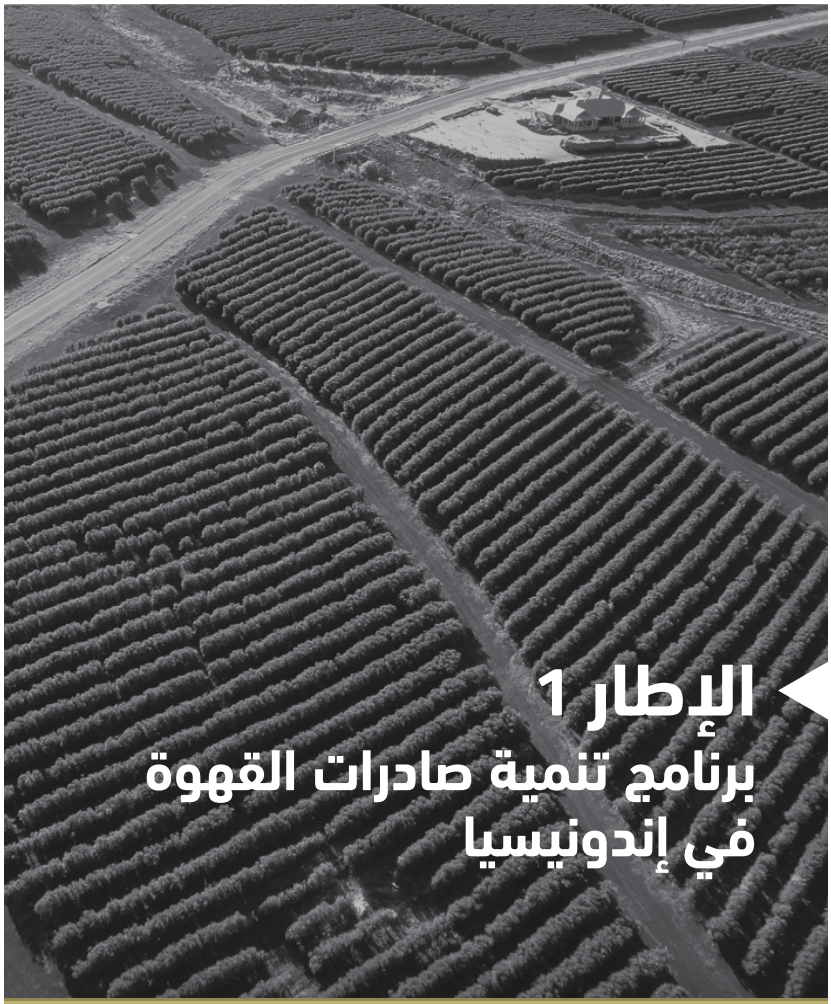

الإطار 1
برنامج تنمية صادرات القهوة في إندونيسيا

أطلقت المؤسسة بالتعاون مع جمعية المصدرين وصناعات القهوة الإندونيسية برنامجاً ريادياً يحمل اسم "برنامج تنمية صادرات القهوة في إندونيسيا" في أغسطس 2016. ويوفر هذا البرنامج، وهو الأول من نوعه للمؤسسة، التمويل وبناء القدرات لصناعة القهوة الإندونيسية.

إندونيسيا هي رابع أكبر منتج ومصدر للقهوة في العالم، وهذا القطاع حيوي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وفي عام 2015، جلبت صادرات القهوة 1.6 مليار دولار أمريكي من عائدات النقد الأجنبي ويعتمد عليها 2 مليون مزارع في إندونيسيا كمصدر للرزق. ومن إجمالي الإنتاج، يقوم المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة بزراعة نسبة 96 بالمائة من القهوة المزروعة في إندونيسيا حيث يكون لعائدات إنتاجهم مجال للتحسين. إمكانية الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعة القهوة هي مصدر قلق دائم كما أن الطرق التقليدية لتوسيع نطاق التمويل غير كافية.

بهذا البرنامج، تكون المؤسسة مكلفة بتحسين حياة 2 مليون مزارع وضخ السيولة التي تشتد الحاجة إليها في مختلف مراحل توريد القهوة من خلال توفير بناء القدرات وتوسيع نطاق تمويل التجارة. وكمقدم لحلول التجارة، يتيح هذا البرنامج للمؤسسة بأن يكون لها بصمة إيجابية لا تُمحى على قطاع القهوة الإندونيسية من خلال تطوير التجارة وتحسين المعيشة.

هدف البرنامج

تُعد إندونيسيا من أكبر دول العالم إنتاجاً للقهوة وتصديرها. ويتشكل معظم الإنتاج من نوع قهوة الروبوستا الأقل جودة. وتمثل قهوة الروبوستا حوالي 75% من القهوة المنتجة في حين أن نسبة 25% المتبقية هي من نوع قهوة الأرابيكا الأعلى جودة، وهي أعلى تكلفة في السوق العالمية وتمتاز بنكهة أخف وتحتوي على نسبة كافيين أقل 70 بالمائة من حبوب الروبوستا. وعلى غرار فيتنام، عملاق القهوة الإقليمي، فإن الجزء الأكبر من إنتاج حبوب القهوة الإندونيسية يتكون من الروبوستا الأقل جودة.

إندونيسيا في المرتبة الرابعة من مصدري حبوب القهوة بعد البرازيل وفيتنام وكولومبيا، وعلى مر السنين، انخفضت صادرات القهوة إلى حد كبير بسبب آثار ظاهرة النينو، وجزئياً إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي في إندونيسيا. ويستمر استهلاك القهوة الإندونيسية في التوسع والنمو بوتيرة أسرع من الإنتاج. ويشير تقرير جهات الاتصال الصناعية إلى أن هذا النمو يقوده استهلاك القهوة القابلة للذوبان وكذلك الاستعداد لشرب المشروبات مثل القهوة المحبأة في زجاجات.

يستكمل التجار ومؤسسات الشركات الكبيرة سلسلة مراحل توريد القهوة ويلعبون دوراً كبيراً في الصادرات. ويمتلك هؤلاء اللاعبون الخدمات اللوجستية والبنية التحتية والقدرة التسويقية للتأثير على المشترين في الأسواق العالمية. ولكثير من هؤلاء اللاعبين، تعد الولايات المتحدة هي الوجهة الأكثر تفضيلاً لصادراتها يليها الاتحاد الأوروبي واليابان.

الشكل البياني 8: صادرات القهوة في إندونيسيا (حبوب القهوة الخضراء)، أفضل 10 وجهات، 2014-2015 (طن متري)

التحديات

بوجود أكثر من 96% من الإنتاج في أيدي المزارعين، فإن عدم وجود مؤسسة رسمية ومنظمة تضم أصحاب الحيازات الصغيرة تعد أكبر عقبة أمام نقل المعلومات والتعليم وإمكانية الحصول على التمويل. وللتغلب على تلك العقبة، شجعت الحكومة المزارعين على تشكيل الجمعيات التعاونية. وبالرغم من أن الجمعيات التعاونية هي أفضل كيان لنشر المعلومات بين المزارعين، إلا أن إمكانية الحصول على التمويل يمثل تحديًا ثابتًا لهم. وكانت البنوك مترددة في إقراض الجمعيات التعاونية، وبالتالي لم يكن الكثير من المزارعين قادرين على الحصول على التمويل اللازم لزيادة الإنتاج وقيمة حبوب القهوة. وأشارت جمعية المصدرين ومصانع القهوة الإندونيسية إلى التحديات التالية، التي تؤثر في أعضائها وتحد من إمكانات صناعة القهوة الإندونيسية.

الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) داخلة بشكل مباشر في عملية الشراء الرأسية ومع قوة مركزها المالي، فهي قادرة على خفض الأسعار لمزارعي القهوة	رأس المال لدى المزارعين محدود بالنسبة للتوسع في زراعة القهوة	نقص المعرفة بشأن زراعة القهوة بين المزارعين، ينتج عنه قلة في المحصول	قلة دمج التكنولوجيا في عملية الإنتاج والتصدير.

يمكن إيجاز التحديدات المذكورة أعلاه في محورين؛ الحصول على التمويل وبناء القدرات. والمحوران المذكوران يقعان في صميم عمل المؤسسة واستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية.

- **الجانب التمويلي**: تقديم تمويلات التجارة لصغار المزارعين وتجّار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهم الركن الركين لصناعة القهوة أمراً في غاية الأهمية.

- **الأثر الانمائي**: يؤثر توسيع بناء القدرات للمزارعين والجمعيات التعاونية بشكل مباشر على معيشة 2 مليون مزارع من مزارعي القهوة لأن الزيادة الإنتاجية سوف تحسن من مستويات دخلهم مما يعقبه تحسين صادرات القهوة الإندونيسية.

وتقدم هذه التحديات إلى المؤسسة فرصة تغيير مستوى معيشة 2 مليون مزارع وترك آثار لا تمحى على صناعة القهوة الإندونيسية. وبرنامج المؤسسة مُصَمَّمٌ لمعالجة هذه التحديات من خلال دمج تمويل التجارة وبرنامج بناء القدرات لإيجاد حلول تجارة متكاملة لمصدري القهوة.

دعم منتجي القطن في غرب أفريقيا لتوسيع أسواقهم التصديرية

يعتبر القطن المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية لعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي وبنداً هاماً في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) الذي حُوّل إلى خطة عمل القطن الخمسية لمنظمة التعاون الإسلامي. ومع الإقرار بأهمية القطن وطبيعته الاستراتيجية لعديد من الدول الأعضاء، لاسيما في غرب أفريقيا، فإن المؤسسة قد وسعت من خطتها المالية الشمولية لتغطية العديد من الدول المنتجة للقطن. وفي الوقت الحالي، تعد المؤسسة الممول الرئيسي للقطن في بوركينا فاسو والكاميرون، حيث قدمت المؤسسة حزمة مالية كبيرة في عام 1437هـ - 1438هـ (2016) بلغت 106 مليون و107 مليون دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة تمويلاً بما يعادل 100 مليون دولار أمريكي إلى كوت ديفوار بغرض توفير الأسمدة لقطاع القطن. وفي آسيا، قدمت المؤسسة تمويلاً تجارياً مهيكلاً إلى تشاليك كوتون (شركة أقطان تركية) بتكلفة بلغت 30 مليون دولار أمريكي، الذي استنفد تماماً وجرى تدويره إلى عملية ثانية خلال العام 1437هـ - 1438هـ (2016).

نظراً للمحفظة القوية لعمليات القطن التي مولتها المؤسسة، وتوجهها الجديد للمضي قدماً نحو نهج البرنامج، تم الاضطلاع بمبادرة لربط تجّار القطن (المشترين) ليكونوا منتجين (مصدرين) في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ربطت المؤسسة واحداً من عملائها، تشاليك كوتون، وهي شركة أقطان مقرها في تركيا، بمصدري القطن الرئيسيين في غرب أفريقيا. ونتيجة لهذا الربط، كانت تشاليك كوتون قادرة على توسيع مصادرها لشراء القطن ونجحت في إبرام عقود شراء في بوركينا فاسو والكاميرون ومالي. ومن ناحية أخرى، وسّع المنتجون قائمة المشترين الخاصة بهم، بإعداد نهج يحقق مكاسب للطرفين، مع القيام في الوقت نفسه، بالمساهمة في الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

الإطار 2
شهادة تشاليك كوتون (Calik Cotton)، تركيـا

عملت المؤسسة بنشاط في قطاع المنسوجات التركي، وشركة تشاليك خاصة، منذ بدء العلاقة التجارية في 2011. واستفادت تشاليك من العديد من العمليات المختلفة من المؤسسة. وتطور التسهيل الأول، الذي بدأ كخط تمويل لشراء قطن مجموعة تشاليك لاستخدامه في إنتاج قماش الدنيم، إلى تسهيل مهيكل مرتبط بالسلع يسمح للشركة بتوريد القطن إلى منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي، فقد تأسست شركة تشاليك كوتون وتطورت وأضحت موردًا عالميًا للقطن بدعم من المؤسسة.

بالإضافة إلى تأثيرها الملحوظ على دعم لشركة تجارة دولية، فقد أتاح تمويل السلع بالمرابحة المهيكلة للمزارعين من الدول المصدرة (تركمانستان وبوركينا فاسو ومالي) تصدير القطن مباشرةً إلى أسواق المنسوجات مثل بنغلاديش وتركيا. ومكّنت فئات السلع المصممة حسب طلب العميل تشاليك كوتون من شراء القطن من الحقول وإتاحة فرصة لبيع السلع لأسواق التصدير. وفي إطار هذه العملية، جمعت المؤسسة الأموال إلى رابطة الدول المستقلة وغرب أفريقيا ومزارعي القطن من تركيا والدول الأخرى مع العمليات التجارية لتشاليك كوتون.

يتم استخدام الخط بنجاح لتوريد حوالي 100،000 طن متري من حجم التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين الدول الأعضاء. وتحرص تشاليك كوتون دومًا على توسيع عملياتها في إطار برنامج التمويل المهيكل للسلع التابع للمؤسسة مع تبني هدف زيادة تجارة القطن الإقليمية.

كيونيد هارمانسا، مدير عام، شركة(Calik Cotton) تشاليك كوتون

دعم المؤسسة الثابت للقطاعات الاستراتيجية في الدول الأعضاء

أمن الطاقة:

يعتبر الوصول إلى الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولخدمات الطاقة آثارٌ مضاعفة على الإنتاجية وصحة الأشخاص والتعليم والأمن الغذائي وما إلى ذلك. ووفقًا للتقديرات، هناك 3 مليار شخص حول العالم يعيشون بلا كهرباء وأكثر من 95% من هؤلاء الأشخاص يعيشون في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو الدول النامية في آسيا ويعيش 84% منهم في المناطق الريفية. عدم وجود بنية تحتية ووصول إلى الطاقة سبب رئيسي لضعف أداء القطاع في هذه الدول.

بالتالي، يعد تحسين الوصول إلى الطاقة أمراً ضرورياً لإطلاق العنان لإمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أسرع. وفي هذا السياق تأخذ المؤسسة في الاعتبار دعم قطاع الطاقة كواحد من الأركان الرئيسية لاستراتيجيتها في تدخلاتها في الدول الأعضاء. وعلى هذا النحو، تظل المؤسسة شريكاً ثابتاً لتوفير التمويل اللازم لتأمين الوقود للحفاظ على استقرار توليد الكهرباء للوصول إلى عدد كبير من الفئات السكانية المحرومة. (انظر الشكل 11).

في العديد من الدول الأعضاء حيث يوجد ممولون محدودون بإمكانهم تمويل عمليات الطاقة التي تتطلب في أغلب الأحيان تمويلاً كبيرًا، يلعب دعم المؤسسة دوراً محفزاً يتمثل في جمعه للموارد من أسواق المال الدولية في التمويل الجماعي للعمليات الاستراتيجية الكبرى في قطاع الطاقة. وعلى مر السنين، اكتسبت المؤسسة خبرة كبيرة في هذا القطاع لتصبح واحدة من المؤسسات القلائل المتخصصة في قطاع الطاقة بحضور عالمي يغطي 57 دولة.

الشكل البياني 9: المستفيدين في قطاع الطاقة

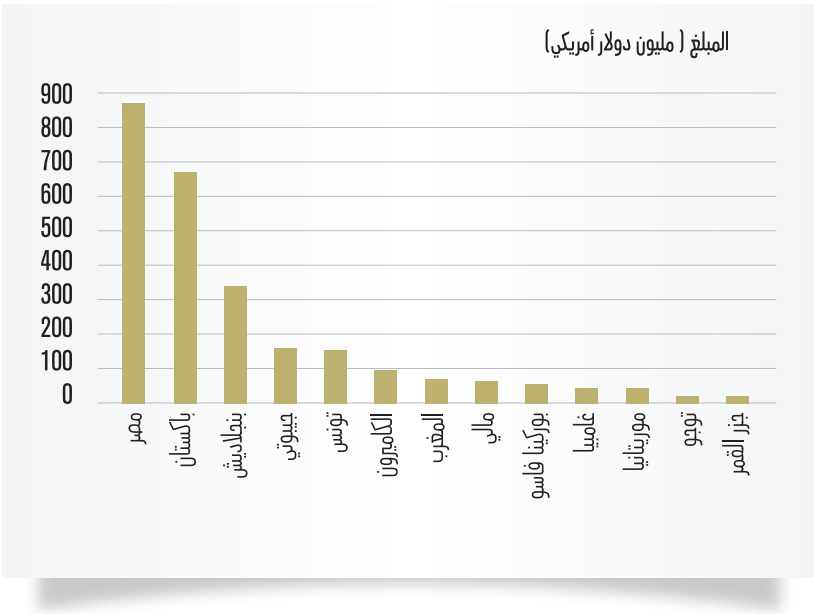

تميز عام 1437هـ - 1438هـ (2016) بالتوريد الزائد عن الحد في كل أنواع المنتجات تقريباً، لأن فائض الخام حقق هوامش تكرير قوية وحفّز المصافي لتحويل الخام إلى فوائض منتجات مكررة. وأشارت أسعار النفط المنخفضة نسبياً (التي ظلت منخفضة في عام 2016 بالمقارنة مع الأسعار المرتفعة التي شهدت زيادة حتى عام 2014، بالرغم من وجود بعض الانتعاش) إلى قلة الطلب على تمويل عمليات استراتيجية كبرى. وبعبارة أخرى، أنها أدت إلى خفض تمويل المحفظة بالقيم الدولارية، بالرغم من أن مقدار التمويل ظل كما هو. وقد أثرت هذه البيئة على تمويل المؤسسة نحو قطاع الطاقة بما يلي:

اعتباراً من عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، مثّل تمويل منتجات الطاقة 60% من إجمالي الاعتمادات، التي تكون متساوية بين تمويل النفط الخام والمنتجات البترولية.

ويوجه أغلبية التمويل المرتبط بالطاقة إلى الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا، تليها الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الإطار 3
عملية الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)

يسهم هذا التسهيل (160 مليون دولار أمريكي تمويل جماعي) في توفير دعم الغاز الطبيعي من الجزائر، وبالتالي تأمين إنتاج الكهرباء في الدولة بأكملها وتعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

و الشركة التونسية للكهرباء والغاز واحدة من أكبر الشركات في قطاع الطاقةوفي مجال توفير فرص العمل في تونس حيث يعمل فيها أكثر من 12,288 موظفًا. وبالمحافظة على الدور الاقتصادي للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فإن المؤسسة تسهم بشكل غير مباشر في الرفاه الاجتماعي لموظفيها وأسرهم، والمساهمة في الحد من معدل البطالة في الدولة على نطاق أوسع.
تخدم الكهرباء والغاز كافة القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك وسائل النقل والصناعة والزراعة. ويعتبر الحفاظ على واردات الشركة التونسية للكهرباء والغاز من الغاز الطبيعي أمرًبالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية للدولة. وعلاوةً على ذلك، فإنها تدعم إنتاج الطاقة من الغاز، وهي طاقة صديقة للبيئة بالمقارنة بالكهرباء المنتجة باستخدام الوقود والفحم. ويسهم التمويل، بناءً على ذلك، في حماية البيئة ودعم استخدام الطاقة النظيفة.

وتأتي هذه العملية ضمن الاتفاقية الاطارية بين الحكومة التونسية والمؤسسة، المبرمة في 4 أكتوبر 2016. وتعد هذه العملية هي الأولى من بين عمليتين تمت الموافقة عليهما في الاتفاقية الاطارية بإجمالي تمويل قدره 310 مليون دولار أمريكي.

310 مليون دولار أمريكي
تمويل لحماية البيئة وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة.

الزراعة، والأمن الغذائي، والصحـة

واصلت تدخلات المؤسسة تغطيتها للسلع التي ساعدت في خلق الوظائف وتحسين الإنتاجية والتخفيف من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تقدم دعمًا ملحوظًا للأمن الغذائي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يتم تخصيص نسبة كبيرة من محفظة تمويل التجارة للقطاع الزراعي، الذي كان له أثر قوي على تعزيز الأمن الغذائي للمزارعين. وفي الحقيقة، تمثل الزراعة أكبر حصة (54%) من محفظة تمويل التجارة التابع للمؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن التمويل الزراعي يكون معنيًا بالأساس بالمحاصيل النقدية (أي القطن والفول السوداني)، فإنه، برغم ذلك، يساعد في دعم الأمن الغذائي لأن المزارعين يستخدمون جزءاً من المدخلات الزراعية التي يدعمها التمويل لزراعة محاصيلهم الغذائية. إضافة إلى ذلك، يتيح التمويل للمزارعين استلام مدفوعات محاصيلهم في الوقت المناسب، وبالتالي تحسن دخلهم الأسري. وعلاوة على ذلك، هناك عمليات تمويل –رغم صغرها– مصممة خصيصاً للأمن الغذائي.

وبلغت تكلفة ذلك 17 مليون دولاراً أمريكياً في 1437هـ - 1438هـ (2016) وكانت هذه العمليات لصالح حكومة مالي (بلغ الإجمالي التراكمي 42 مليون دولاراً أمريكياً).

وإلى جانب التدخلات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قدمت المؤسسة التمويل للقهوة (إندونيسيا) والقمح (كازاخستان)، فكلاهما يسهم في تحسين دخل ومعيشة المزارعين. ونعرض فيما يلي بعض من التدابير المتخذة لتحسين الأمن الغذائي وزيادة دعم القطاع الزراعي.

54 %

نسبة الزراعة من محفظة تمويل التجارة التابع للمؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

17

مليون دولار أمريكي

عمليات لصالح حكومة مالي لتمويل للمزارعين لاستلام مدفوعات محاصيلهم

- التآزر والشراكة مع إدارة الزراعة والتنمية الريفية بالبنك الإسلامي للتنمية للتعاون في تعزيز التمويل للقطاع الزراعي في الدول الأعضاء

- الشراكة مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الجديدة بمنظمة التعاون الإسلامي

- ربط المنتجين مباشرة بالمشترين في الدول الأعضاء

- العمل بطريقة تستهدف مجالات محددة لتقديم التمويل الذي يؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي في في الدول الأعضاء.

وصل إجمالي الموافقات للقطاع الزراعي في عام 1437هـ - 1438هـ (2016) إلى 13% من المحفظة وبذلك تكون قد تلقت ثالث أكبر تمويل بعد قطاع الطاقة. وخلال العام، وافقت المؤسسة على 16 عملية للقطاع الزراعي في ثماني دول من الدول الأعضاء، انظر الشكل البياني أدناه للدول الخمس الرئيسة. نعرض فيما يلي الميزات الرئيسة لتمويل المؤسسة في هذا الجزء:

- يوجه غالبية التمويل إلى دعم سلع التصدير الأساسية، مثل القمح والفول السوداني في القطاع الزراعي والمنتجات الدوائية لقطاع الرعاية الصحية.

- شكلت أفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحصة الأكبر في هذه المحفظة، مع بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وغامبيا وجيبوتي وموريتانيا كمستفيدين رئيسيين.

نعرض فيما يلي معالم الحالة البارزة التي تضم دعم المؤسسة للقطاع الزراعي والصحي (حالة واحدة في الفول السوداني والأخرى في دعم المنتجات الطبية)

13%

إجمالي الاعتمادات للقطاع الزراعي في عام 1437هـ - 1438هـ (2016) وتعتبر ثالث أكبر تمويل بعد قطاع الطاقة.

16 عمليـة

اعتمدتها المؤسسة للقطاع الزراعي في ثماني دول من الدول الأعضاء

الشكل البياني 10: أعلى خمس مستفيدين في القطاع الزراعي في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)

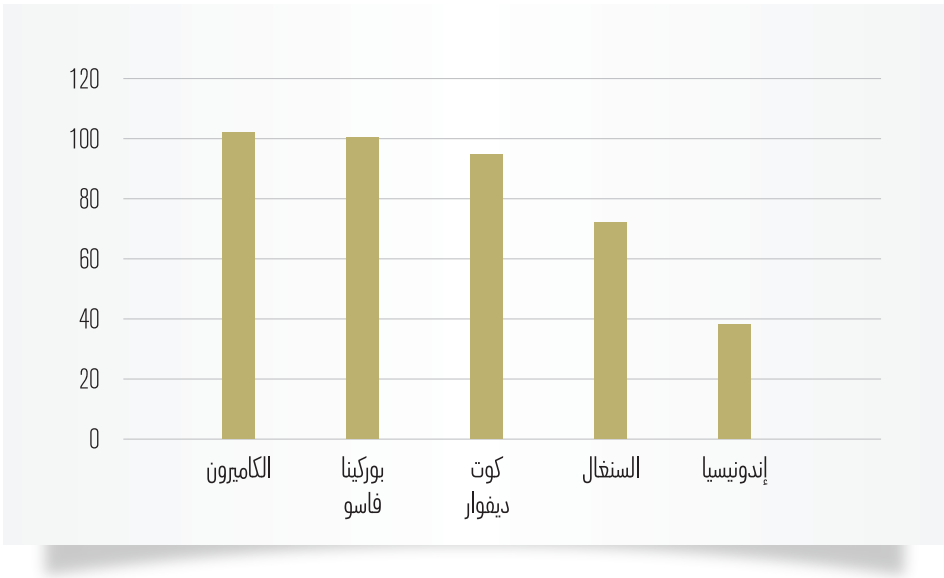

الإطار 4
دعم القطاع الفرعي للفول السوداني في السنغال وغامبيا

تتسم منتجات الفول السوداني بأهمية كبيرة للسنغال وغامبيا على العديد من المستويات. يلعب الفول السوداني كمحصولٍ غذائيٍ أساسي دوراً محورياً فيما يتعلق بخفض الفقر وفي الأمن الغذائي لأنه يوفر مصدراً للدخل لحوالي 1.1 مليون من صغار المزارعين في كلا الدولتين. كما أنه يسهم في علف المواشي وعائدات التصدير.

تؤثر زراعة محصول الفول السوداني وتجهيزه وبيعه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة لمساهمته في عائدات النقد الأجنبي والحد من العجز التجاري، تبلغ منتجات الفول السوداني حوالي 27% من إجمالي صادرات غامبيا وأقل من 5% من صادرات السنغال، وفقًا لنتائج دراسة مشتركة أجرتها المؤسسة ومركز التجارة الدولية (ITC) في 2011. وفي كلتا الدولتين، تعتبر القيمة المضافة محلياً من خلال عملية التجهيز الصغيرة والمتوسطة، ضرورية بالنسبة لتنمية صناعة النسيج الوطنية وزيادة قيمة الصادرات.

في ضوء ما سبق، فقد قامت المؤسسة بتمويل القطاع الفرعي في السنغال وغامبيا. ونظرًا لأن الدولة، من خلال الشركات المملوكة لها، يتم إشراكها في تسويق الفول السوداني في كلتا الدولتين، تعمل المؤسسة مع الحكومات لدعم القطاع الفرعي. ومنذ دخول المؤسسة في هذا القطاع الفرعي، قدمت تمويلاً بلغ الإجمالي الكلي له حوالي 200 مليون دولار أمريكي للدولتين لشراء الفول السوداني من المزارعين المحليين بأسعار الإنتاج المحددة في بداية موسم التجارة (الجدول 4). والفول السوداني الذي تم شراؤه يتم تجهيزه جزئياً للتصدير ومن ثم يُصدّر إلى العديد من الوجهات في أوروبا وآسيا.

أحد الآثار الرئيسية للتمويل، الذي تقدمه المؤسسة لقطاع الفول السوداني الفرعي بمنطقة السنغال وغامبيا، في القضاء على قيام شركة الفول السوداني بشراء المكسرات بالأجل. اعتاد المزارعين في الماضي على بيع محصولهم من المكسرات مقابل سندات إذنية تصدرها شركة الفول السوداني. وبالتالي كانت هناك فجوات زمنية حيث كان المزارعون يقومون بتسليم محصولهم من الفول السوداني ولا يحصلون على مستحقاتهم إلا بعد شهور من عملية البيع، مما دفع العديد من المزارعين إلى العثور على وسائل بديلة لبيع محصول المكسرات مقابل أموال نقدية. وعادةً ما كان هذا الأمر يمثل صعوبة كبيرة للمجتمع الزراعي، نظراً إلى أن زراعة الفول السوداني تُمثل مصدر الدخل الرئيسي لمعظم هؤلاء المزارعين. وقد تغيرت هذه الممارسة بشكل ملحوظ مع تدخل المؤسسة.

وقد تضمنت شهادة قدمتها الشركة الوطنية للأمن الغذائي والمعالجة والتسويق (NFSPMC)، بخصوص شركة غامبيا (التي تُعرف رسمياً باسم شركة غامبيا للفول السوداني)، أن شراء محصول الفول السوداني بالأجل من المزارعين أصبح الآن شيئًا من الماضي، حيث أصبح المزارعون يتقاضون مستحقاتهم نقداً عبر مختلف أنظمة التشغيل الآمنة للبطاقات (بنقاط الشراء).

الجدول 4

الدولة	السلعة	إجمالي التمويل	المستفيدون الأساسيون
السنغال	فول سوداني	105 مليون دولار أمريكي	حتى مليون مزارع صغير ممن يعتمدون على زراعة الفول السوداني في سبل كسب العيش.
غامبيا	فول سوداني	90 مليون دولار أمريكي	أكثر من مائة ألف مزارع صغير من ذوي الأنشطة الضيقة الذين يعتمدون على زراعة الفول السوداني في سبل كسب العيش.

الإطار 5
دعم الفول السوداني في السنغال (SONACOS)

في إطار دعم القطاعات الاستراتيجية، قامت المؤسسة بتوقيع عقد تمويل مرابحة جماعي بقيمة 75 مليون دولار أمريكي (45 مليار فرنك أفريقي) بتاريخ 21 فبراير 2016 لصالح حكومة السنغال مع الاستعانة بالشركة الوطنية لتسويق البذور (SONACOS) بصفتها الوكالة المنفذة. وقد كان التمويل خطوة أساسية لحملة الفول السوداني 2016-2017، وشركة سوناكوس بوصفها طرفاً رئيسياً في قطاع الفول السوداني في السنغال. وسبق أن قدمت المؤسسة تمويلاً قدره 30 مليون دولار امريكي لتغطية موسم الفول السوداني للعام 2015-2016.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة للفول السوداني بالنسبة للوضع الاجتماعي-الاقتصادي للبلاد، طلبت حكومة السنغال من المؤسسة تقديم التمويل اللازم لتغطية جزء من الأموال المطلوبة لموسم الفول السوداني لعام 2017/2016 بأكمله.

"وبهذه المناسبة، أتقدم بالشكر للمؤسسة على تعاونها. وقد خططت سوناكوس لجمع 200,000 طن فول سوداني من إجمالي مليون طن يتم إنتاجه على مستوى القُطر خلال موسم 2017/2016. إلا أن هذا التحدي الكبير كان عرضةً لخطر عجز التمويل الذي يواجه معظم العاملين بالقطاع. وقد أثر تدخل مؤسسة متعددة الأطراف، مثل المؤسسة ITFC، في نهاية الأمر على البنوك المحلية التي تخلت أخيراً عن معارضتها وقدموا دعمهم للقطاع. وأخيراً، ساهمت المبادرات والإجراءات التي نفذتها المؤسسة بشكلٍ كبير في إعادة الهيكلة المستمرة وتذليل عقبات قلة التمويل، ليس فقط على مستوى شركة سوناكوس ولكن أيضاً على مستوى قطاع الفول السوداني في السنغال".

السيد عبدو كريم ديوب، المدير المالي لشركة سوناكوس

الإطار 6
إمدادات الأدوية والمنتجات الطبية في جيبوتي

تقع جيبوتي في موقعٍ فريد في القرن الأفريقي كما يأتي موقعها على مفترق الطريق الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر. وتطمح جيبوتي، في رؤيتها لعام 2035 وخطتها التنموية الخمسية (2015-2019)، إلى أن تُصبح مركزاً للتجارة الإقليمية لشرق أفريقيا. ومتلك جيبوتي فرصة عظيمة لتُصبح مركزاً للتجارة الإقليمية خصوصاً في قطاع الطاقة، حيث تمتلك جيبوتي شبكة كبيرة وحديثة من البنية التحتية للموانئ، بما في ذلك منفذ للبترول وآخر قيد الانشاء.

هذا بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المؤسسة ITFC لقطاع الطاقة، حيث قامت المؤسسة أيضاً بتوسعة خط التسهيل المستمر بمقدار 10 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تأمين إمدادات الأدوية والمنتجات الطبية في جيبوتي. ويقع التمويل ضمن المكون الصحي لبرنامج التجارة المتكاملة في جيبوتي، ويقدم الدعم لحكومة جيبوتي في الجهود التي تبذلها لتعميم وصول الخدمات والمنتجات الصحية وسهولة الحصول عليها، وخصوصاً للشريحة المجتمعية الأكثر عرضة للأمراض، بأفضل الأسعار التنافسية. وفي الوقت ذاته، تقوم المؤسسة بدعم المؤسسة التنفيذية للأدوية والمواد الطبية الأساسية للوصول إلى السوق، من خلال تسهيل مشاركة مؤسسة الأدوية والمواد الطبية الأساسية في الفعاليات الإقليمية للشركات والزيارات الميدانية بالدول المُنتجة.

العمل مع البنوك المحليـة لتذليـل تحديـات تمويـل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فـي الدول الأعضـاء

في إطار السعي للوصول إلى عددٍ كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، تقوم المؤسسة بتقديم تمويل مرابحة للمؤسسات المالية والبنوك التجارية المحلية، والتي تقوم بدورها بتقديم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وعملاء القطاع الخاص. ولا تقتصر إسهامات هذا التمويل على تسهيل الحصول على التمويل المطلوب بشدة فقط، ولكنها تساعد أيضاً في الترويج للصيرفة الإسلامية وتقديم صيغ وأدوات التمويل الإسلامي للبنوك الشريكة. وفيما يلي أبرز أشكال الدعم الذي تقدمه المؤسسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

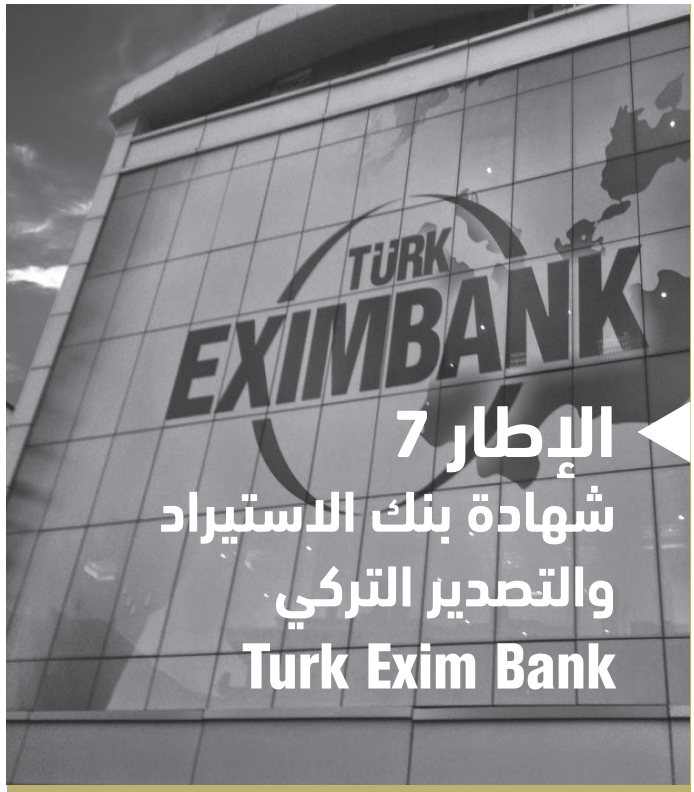

الإطار 7
شهادة بنك الاستيراد والتصدير التركي Turk Exim Bank

يستفيد بنك الاستيراد والتصدير التركي، باعتباره الوكالة الرسمية لتركيا لائتمان الصادرات ، من العلاقة المثمرة والقيمة بينها وبين المؤسسة.

حيث تسارعت وتيرة عمليات التمويل مع المؤسسة، بدايةً من عقد مرابحة من مرحلتين بقيمة 50 مليون دولار أمريكي عام 2013، وصولاً إلى 383 مليون دولار أمريكي عام 2016.

"نأمل أن يستمر حصولنا على التمويل الإسلامي للتجارة عبر شراكةٍ مستمرة مع المؤسسة، من أجل تمويل الصادرات التركية وتعزيزها."

السيد عدنان يلدرم،
المدير العام بالإنابة لبنك الاستيراد والتصدير التركي

الإطار 8
الشراكة مع المؤسسات المالية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

تهدف المؤسسة إلى إلى توسيع رقعة تمويلاتها لتشمل وتدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تستخدم المؤسسة أداة تمويل مرابحة من مرحلتين (2SMF). وتسمح هذه الصيغة للمؤسسة بتقديم خط تمويل (المرحلة الأولى) للمؤسسات المالية المؤهلة، ومن ثم تقوم هذه المؤسسات بتمويل (المرحلة الثانية) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في نطاقها.

في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، اعتمدت المؤسسة 41.4 مليون دولار أمريكي في صيغة تمويل مرابحة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وهو ما يمثل 5.45% فقط من إجمالي الاعتمادات بالإقليم و4.92% فقط من إجمالي عمليات المرابحة ذات المرحلتين، التي اعتمدتها المؤسسة خلال هذه الفترة. ويعكس الانخفاض الكبير في الأرقام، امن مبلغ 144 مليون دولار أمريكي الذي حققه في العام السابق، تحديات أسعار الصرف التي تواجهها بعض الدول الأعضاء، أي نيجيريا وموزمبيق، حيث كان للمؤسسة محفظة كبيرة لخطوط التمويل. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في خط تمويل التجارة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ورغم ذلك استمر نمو خط تمويل التجارة الذي تقدمه المؤسسة بدعمٍ من خطوط أعمال ضخمة من الإقليم الآسيوي، لا سيما من تركيا.

وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بالمناخ الاقتصادي الحالي، تمضي المؤسسة قُدُماً من خلال الانخراط في شراكةٍ رئيسية مع مؤسسات مالية استراتيجية محلية وإقليمية، بهدف نشر وتعزيز الطابع الإسلامي للتمويل بالإضافة إلى تحقيق أثر تنموي أوسع وأكثر شمولاً.

تعزيز دعم القطاع الخاص

تستخدم المؤسسة التمويل التجاري المُهيكل وخطوط تمويل البنوك كأدواتٍ أساسية لتقديم التمويل للقطاع الخاص. ويُمثل التمويل التجاري المُهيكل آلية قليلة المخاطر نسبياً يتم من خلالها تقديم التمويل خارج نماذج التمويل التقليدية القائمة على بيان الموازنة للتمويل قصير المدى. في العملية النموذجية أو النمطية للتمويل التجاري المُهيكل، يسعى البنك المُموِّل إلى عزل أصول معينة، من خلال الرهن أو الملكية (غالبًا ما تكون هذه الأصول سلعا ذات تدفقاتٍ نقدية قابلة للتوقع)، عن الأصول الأخرى للمدين، واستخدامها لتخفيف المخاطر المتعددة في العملية. يساعد التمويل التجاري المُهيكل، مقارنةً بالتمويل العادي المُعتمد على بيان الموازنة، على تقليص الخسائر المتوقعة في حالة عدم السداد بسبب ارتفاع معدل الاسترداد نظراً لطبيعة التمويل التجاري المُهيكل المضمون بأصول. وتتضمن الأدوات المُستخدمة في التمويل التجاري المُهيكل، تمويل الاستيراد وتمويل ما قبل التصدير وتمويل المخزون. ومن الفوائد الرئيسية للتمويل التجاري المُهيكل، أنه مُتاح على نطاقٍ أوسع ويساهم في تعزيز فرص الحصول على التمويل، مما يحقق هدفاً مهماً من أهداف المؤسسة.

ومن خلال التمويل التجاري المُهيكل، تستطيع المؤسسة تمويل كيانات القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وبهذه الطريقة، يُمكن القول إن التمويل التجاري المُهيكل يُقدم حلاً مُربحاً للطرفين، مما يسمح للمؤسسة بتنفيذ مهامها مع الحفاظ على حافظتها المالية عند حجم مخاطر مقبول.

مثلت عمليات التمويل التجاري المُهيكل نسبة 7.5% من محفظة المؤسسة بنهاية عام 1437هـ - 1438 هـ (2016). وفيما يلي بعض أبرز عمليات التمويل التجاري المُهيكل التي تم اعتمادها خلال العام.

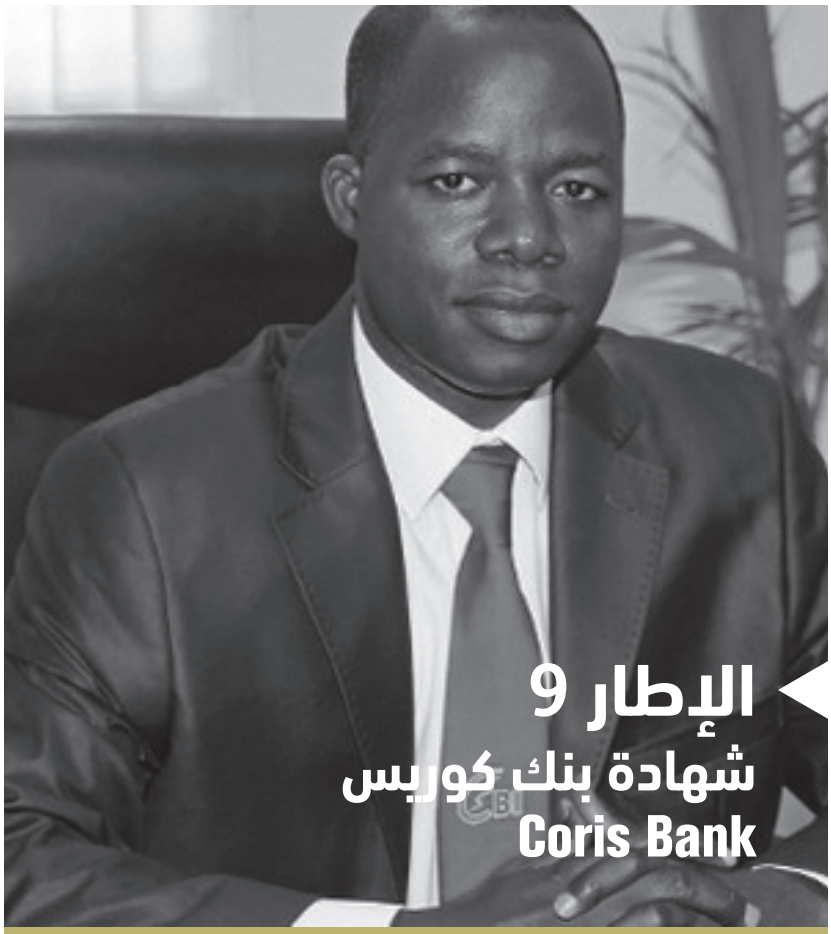

الإطار 9
شهادة بنك كوريس
Coris Bank

في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، قامت المؤسسة بتوقيع عقد تمويل مرابحة من مرحلتين بقيمة 9 مليون دولار أمريكي مع بنك كوريس الدولي (CBI)، أحد البنوك النامية في غرب أفريقيا ويقع مقره الرئيسي في بوركينا فاسو. وقد مثّل هذا التمويل مساعدةً لبنك كوريس أثناء إطلاقه للمنتجات والخدمات المالية، التي تتفق مع الشريعة، في السوق المحلي. كما عمل هذا التمويل على زيادة الوعي بالتمويل الإسلامي ودعَّم نموه، مما جعل من بنك كوريس المؤسسة الوحيدة التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة في بوركينا فاسو.

"إلى جانب الحاجة الكبيرة والماسة إلى تطوير الخدمات المالية المتفقة مع الشريعة في البلاد، فإن تعاوننا مع المؤسسة يعمل أيضاً على تعزيز تمويل القطاع الخاص في بوركينا فاسو، وهو أحد قطاعات الاقتصاد الجوهرية، بينما يُسهم في إيجاد فرص عمل وزيادة الدخل. وقد يسرت لنا المؤسسة سُبل الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، كما عملت على تسهيل الشروط والأحكام المالية المَطبقة على عملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ كبير مع إمكانية الدفع الآجل بفترات استحقاق أطول."

السيد إدريسا ناسا
المدير العام، بنك كوريس

الإطار 10
المؤسسة تقدم 103 مليون دولار أمريكي المجمع الشريف للفوسفاط (OCP) لتمويل استيراد الكبريت

المجمع الشريف للفوسفاط (OCP) هو مجموعة مندمجة في جميع حلقات سلسلة قيمة الفوسفاط، حيث يدخل في استخراج وتثمين وتسويق وتجارة: (1) صخور الفوسفاط (2) والحامض الفوسفوري (3) الأسمدة المشتقة من الفوسفاط. والمجمع يُعدُّ أكبر مُصدِّر في العالم لصخور الفوسفاط والحامض الفوسفوري، بالإضافة إلى كونه واحداً من أكبر الشركات المُنتجة للأسمدة. ويقدم المجمع حوالي ثُلث الحصة السوقية العالمية من جميع أنواع منتجات الفوسفاط.

وقد اعتمدت المؤسسة تمويل مرابحة جماعي بقيمة 103 مليون دولار أمريكي مُخصَّص لواردات الكبريت ذي الأهمية الحيوية للتصنيع. ويتميز التمويل المذكور أعلاه باستخدام الكمبيالة، كإجراء تأميني بدلاً من السند الإذني.

وتُعد هذه العملية خطوةٌ أولى في برنامج الشراكة مع المجمع الشريف للفوسفاط. وسيكون التعاون المستقبلي في إطار تكيف الزراعة الأفريقية مع تغيرات المناخ، حيث يُفترض أن يؤدي هذا البرنامج إلى المزيد من التعاون مع المجمع الشريف للفوسفاط في إطار مبادرات الزراعة الأفريقية، بما في ذلك تخطيط التربة وخلط الأسمدة والتدريب وتمويل التصدير.

103
مليون دولار أمريكي
مُخصَّص لواردات الكبريت ذي الأهمية الحيوية للتصنيع

التمويل المستدام لعمليات تمويل التجارة

لم يكن عام 1437هـ - 1438هـ (2016) عاماً عادياً بالنسبة للمؤسسة فيما يخص تقديم الأموال لعمليات تمويل التجارة.

حيث مثلت أسعار السلع المنخفضة والقدرة المتدنية لبعض الدول الأعضاء وتدهور الجدارة الائتمانية لبعض العملاء وارتفاع تكلفة رأس المال ومعدلات الفائدة، عدداً من التحديات التي حجَّمت قدرة المؤسسة على زيادة حجم التمويل المُستهدف من أعضائها. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد العمليات الممولة جماعياً وهبوط حجم الأموال المحشودة من شركاء المؤسسة.

وبالرغم من التحديات، إلا أن شبكة الشراكة أثبتت مرونتها وأنها لا زالت بنفس قوتها التي كانت عليها في الأعوام السابقة. وقد نجحت المؤسسة هذا العام في الاستمرار في هدفها الأكبر الذي يتمثل في توسعة شبكة شركائها من خلال إضافة شركاء جُدد من المؤسسات المالية والبنوك.

ومن خلال العمل مع الشركاء الحاليين والجُدد، تمكنت المؤسسة من حشد 2,432 مليون دولاراً أمريكياً في 22 عملية تمويل جماعي لصالح 15 دولة من الدول الأعضاء خلال عام 1437هـ - 1438هـ (2016). ويُمثل هذا المستوى من الموارد التي تمت تعبئتها حوالي 56% من إجمال تمويل التجارة المقدم من المؤسسة لعملائها هذا العام. كما كان العام 1437هـ - 1438هـ (2016) عاماً بارزاً في التعاون والتعاضد مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساته وصناديقه، حيث وصل إجمالي التمويل من البنك الإسلامي للتنمية إلى 897 مليون دولار أمريكي.

وبالبناء على شبكة الشركاء هذه، تستمر المؤسسة في الحفاظ على نمو واستمرار شبكتها، من خلال الحفاظ على علاقتها مع شركائها الحاليين وتقويتها، وبناء شراكاتٍ جديدة تُركز على البنوك التنموية الدولية والإقليمية المُتعددة الأطراف.

تكثيف الموارد السائلة والاستفادة منها

كان العام 1437هـ - 1438هـ (2016) خاصاً أيضاً بالنسبة للمؤسسة فيما يخص استخدام مواردها السائلة في عمليات تمويل التجارة. حيث قامت المؤسسة، مدفوعةً بهدفها لزيادة استخدام مواردها الذاتية، بتكثيف الاستفادة من مواردها السائلة من خلال تمويل أجزاء أكبر في كل من عملياتها، وإعطائها الأولوية في التوقيت، مما ساعد على زيادة العائد من عملياتها التجارية.

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء فيه أبرز الشركاء في إدارة واستثمار السيولة، مما يساعد على خلق جو من التضامن والمستقبل المشترك داخل المجموعة. واصلت المؤسسة تمويل عمليات بالتضامن مع البنك الإسلامي للتنمية مستثمرين في حافظة ودائع متنوعة تشمل إيداع لدى البنوك، وصكوك صادرة من قبل الحكومات والشركات.

وفي ضوء الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة التي تنادي بتنويع مصادر التمويل والمدفوعة بخطط تشغيلية طموحة في السنوات المقبلة، من المتوقع أن تعزز المؤسسة قدرتها على زيادة السيولة من السوق لمواكبة النمو المرتفع للتمويل المطلوب من موارد المؤسسة. وتشمل الجهود مشاركة شركاء جدد يمكن من خلالهم الحصول على تمويل إضافي. علاوة على ذلك، ستعمل المؤسسة على تشييد بنيتها الأساسية الداخلية، بما في ذلك أنظمة الموارد البشرية والمعلومات، حتى تتمكن من تنفيذ وظائف السيولة وإدارة النقد بفاعلية وكفاءة.

الشراكة

المشاركة في تنمية التجارة لإحداث أثر إنمائي أكبر

ظل دعم تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجال التركيز الأساسي للمؤسسة في عام 1437هـ - 1438هـ (2016). ولهذا الغرض، تم إضافة شراكات ومبادرات جديدة لبرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة التابع للمؤسسة. وعزز هذا التركيز قدرة المؤسسة على تصميم وتنفيذ برامجها الرائدة لتنمية التجارة في إطار مجالات تعزيز التجارة وتنمية القدرات وتسهيل التجارة وتطوير السلع الاستراتيجية ودمج التجارة.

من الجدير بالذكر أن نهج المؤسسة المجرَّب في التعاون من أجل التنمية مكنها من جمع الموارد التقنية والمالية معا لتحقيق أثر إنمائي أعلى مع تغطية أوسع للبلدان الأعضاء. وفيما يلي ملخص عن البرامج الرئيسة في مجال تنمية التجارة.

برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول لعربية (AfTIAS): تحقيق المزيد من النتائج مع الشركاء الحاليين والجدد

في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، أكمل برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) سنته التنفيذية الثالثة مع نتائج مشجعة - نتيجة للجهود المضنية التي بذلها الشركاء المنفذون الحاليون والجدد.

بدءً من عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، نسقت المؤسسة جهود جهات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDBG) الأخرى، وهي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسات الوطنية في البلدان الأعضاء والتي ساهمت -ولا تزال- فنيًا وماليًا في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء. وترد قائمة بمشاريع ومبادرات AfTIAS في الملحق 6.

وعلاوة على ذلك؛ بالنسبة للمؤسسة، انتهى عام 1437 هـ - 1438هـ (2016) بإعداد مجموعة من المشاريع الواعدة لتنمية التجارة، والتي هي قيد التقييم من قبل لجنة التنسيق الفني. وهذا يمثل نهجاً فريداً ومبتكراً وشاملاً في آلية تخصيص الأموال لبرامج أصحاب المصلحة المتعددين المصممة من المؤسسة ويضرب مثالاً يُحتذى به لمجتمع تنمية التجارة الدولي.

المؤسسة وجدول أعمال تنمية التجارة العالمية مع شركائها الدوليين

نظمت المؤسسة ندوة حول التجارة الدولية وتغير المناخ على هامش مؤتمر الأطراف 22 في المغرب المنعقد في نوفمبر 2016، والذي حضره قادة الفكر في مجالات التمويل التجاري المستدام والتجارة الدولية وتغير المناخ. أكدت الندوة على أهمية وضع حلول تمويلية جديدة لتشجيع التجارة وعمليات الإنتاج الصديقة للبيئة. وعلاوة على ذلك، قدمت الندوة فرص تواصل بين المشاركين ومهدت الطريق للتعاون المستقبلي بين شركاء التنمية الدوليين، بما في ذلك بنوك التنمية المتعددة الأطراف. ستواصل المؤسسة العمل على هذا الموضوع، وستسعى جاهدة لوضع حلول تمويل تجاري جديدة لتعزيز استخدام الطاقة الصديقة للبيئة وممارسات الزراعة المستدامة.

الشراكة من أجل تنمية القدرات والمعرفة التجارية

إن أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة مثل تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات من بين الأنشطة المنتظمة للمؤسسة المُنَّفذة بالتعاون مع الشركاء في مجال بناء القدرات. برنامج جسر المعرفة التجارية (TKBP) هو برنامج تحت مظلة المؤسسة يضم أنشطتها وخبراتها في مجال بناء القدرات وخبرات شركائها في التنمية لخلق قدرات تجارية مستدامة في كل من القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تدريب الشباب وتوظيفهم في مجال التجارة الدولية

ومن الأمثلة مؤخراً على استجابة المؤسسة لاحتياجات البلدان الأعضاء لتنمية القدرات والتدريب في المجالات ذات الصلة بالتجارة؛ "برنامج التدريب من أجل التصدير والتوظيف" . وهو برنامج تمكيني للشباب يهدف إلى توفير دورات تدريبية مكثفة لهم في التجارة الدولية حتى يتمكنوا من اكتساب المعارف والخبرات المطلوبة في القطاع الخاص.

جلبت المؤسسة -بصفتها المحفز- الموارد التقنية والمالية معاً لتنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع شركائها في التنمية. ومن هؤلاء الشركاء مجلس التدريب الصناعي (ITC) بمصر بصفته الممول المشارك للمبادرة ومركز تدريب التجارة الخارجية (FTTC)، بصفته الوكالة المنفذة للمشروع ومزود للتدريبات. وتتجه نية المؤسسة إلى تكرار هذا البرنامج التدريبي في البلدان الأعضاء الأخرى، شريطة أن تسهم البلدان المتلقية في ميزانية المشروع.

ويهدف البرنامج التدريبي إلى تحسين المعرفة والمهارات الموضوعة للشباب واعتمادهم كمتخصصين في التصدير حتى يتسنى لهم العثور على وظائف تنافسية في مجال التجارة الدولية، وإنشاء مشاريعهم الخاصة. وتُجرى حالياً سلسلة من الدورات التدريبية لألف (1000) من خريجي الجامعات الجدد. تم إطلاق المشروع في مارس 2016 و حتى الآن، أكمل ما يزيد على 100 من رجال الأعمال الشباب التدريب تحت هذا البرنامج.

برنامج السنغال لبناء قدرات التجارة الدولية والنفاذ إلى الأسواق

لقد كان عام 1437هـ - 1438هـ (2016) عام التصميم لمشروع رائد آخر من مشاريع المؤسسة، وهو برنامج جسر المعارف التجارية، والذي سيتم تنفيذه في عام 2017 بدعم من الشركاء الآخرين في المشروع، مثل مكتب تسهيل التجارة (TFO) بكندا ووكالة ترويج الصادرات بالسنغال (ASEPEX).

ويهدف مشروع تطوير القدرات المؤسسية هذا إلى المساهمة في تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية وتجهيز وكالة ASEPEX بالقدرة على تقديم خدمات التدريب التجاري والدعم للمصدرين السنغاليين، الحاليين والمحتملين. ونتيجة لذلك، تصبح ASEPEX نفسها قادرة على تقديم هذه البرامج التدريبية على المدى الطويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب، والذين سيكونون المصدر لنمو الصادرات السنغال وللتنمية الاقتصادية المستدامة.

1000

من خريجي الجامعات الجدد تم تدريبهم لتحسين المعرفة والمهارات عن طريق دورات تدريبية واعتمادهم كمتخصصين في التصدير

حلول تجاريـة شاملة ومتكاملـة لتنمية الأسواق والسلـع

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)

يعد برنامج جسور التجارة العربية الافريقية (AATB) مبادرة أخرى للمؤسسة لتطوي الشراكة، وقد صُمم بالتشاور مع بعض الشركاء الإقليميين للاستفادة من الإمكانيات التجارية التي يتمتع الإقليمين العربي والأفريقي عن طريق جمع أصحاب المصلحة والمستفيدين معاً تحت مظلة واحدة لخلق التآزر والتضامن والأهداف المشتركة.

وبرنامج AATB برنامج مشترك لتعزيز التجارة الإقليمية يضم عدداً من البلدان المستفيدة والجهات الراعية. وتتمثل أهداف المشروع الرئيسية في:

1- تعزيز وزيادة التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء العربية والأفريقية؛

2- توفير فرص لتقديم خدمات التمويل التجاري وخدمات التأمين على ائتمان التصدير؛

3- توفير بناء القدرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة للتجارة بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة.

وفي حين اختتمت أعمال تطوير الشراكات وتصميم المشاريع والمبادرات في الربع الرابع من عام 2016، سيتم إطلاق البرنامج رسميًا في المغرب في فبراير عام 2017. وإلى جانب توفير منصات لتنسيق الأعمال والتوافق حولها (Business Matching) من خلال تنظيم ودعم فعاليات التجارة بين الشركات والمعارض الدولية، سيكون البرنامج بمثابة وسيلة لتطوير القدرات البشرية والمؤسسية في المجالات المتصلة بالتجارة في البلدان المستهدفة.

الشراكات العالمية من أجل التجارة والتنمية

شهد عام 1437هـ - 1438هـ (2016) توسعاً في الشراكات، فضلا عن إبرام العديد من الشراكات الرئيسية عالية المستوى مع مؤسسات تجارية وتنموية عالمية، بما فيها منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وغرفة التجارة الدولية (ICC).

وفيما يلي بيان بأبرز الشراكات المبرمة خلال العام:

1- اجتماع الرئيس التنفيذي للمؤسسة مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في سبتمبر 2016، بمقرها في جنيف، على هامش المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية.

2- الشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بناءً على دعوة من السيد أنخيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للرئيس التنفيذي للمؤسسة للمشاركة كمتحدث رئيسي خلال المؤتمر الوزاري لمبادرة الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقد في تونس في 3-4 أكتوبر 2016. وعلى هامش المؤتمر الوزاري، عقدا اجتماعاً ثنائياً واتفقا، من بين أمور أخرى، على التعاون في مبادرات مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما في ذلك تطوير القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- شاركت المؤسسة في الاجتماع السنوي للجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية (ICC) في أبريل 2016 بجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. وفي الاجتماع، ألقى مسؤولو المؤسسة كلمة رئيسية وشاركوا في العديد من اللجان.

4- وأخيراً، تقيم المؤسسة حالياً شراكة مع مجموعة شركات التخصيم الدولية (FCI)، المنظمة المسؤولة عالميًا عن أنشطة التخصيم . ويتم ذلك في محاولة لإيجاد منصة لتسويق أحدث منتجات المؤسسة بشأن تقديم بديل متوافق مع الشريعة الإسلامية للتخصيم.

التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

ريادة المؤسسة للشراكة بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

خلال عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، واصلت المؤسسة تعاونها الوثيق مع مؤسسات المعنية، المنضوية تحت منظمة التعاون الإسلامي، وهي المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمكتب التنسيقي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لخلق تنسيق بين برامجها والاستفادة من نقاط القوة والخبرات المتبادلة للمساهمة في تحقيق الأهداف التي وضعتها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي -2025. وكما هو الحال دائماً، واءمت المؤسسة برامج التنمية التجارية خاصتها مع القرارات الصادرة عن اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي ونفذت أعمالها على هذا الأساس.

وعلاوة على ذلك، بناء على اقتراح المؤسسة بشأن تطوير برنامج تعاون مواضيعي متعدد السنوات، الذي قدم إلى الدورة 32 من اجتماع الكومسيك، في إسطنبول، تركيا في نوفمبر عام 2016، وافقت المؤسسات الأخرى لمنظمة التعاون الإسلامي والمكتب التنسيقي للجنة الكومسيك على تبني نهج قائم على البرامج في إعداد البرنامج الرئيسي متعدد السنوات ومتعدد أصحاب المصلحة لمنظمة التعاون الإسلامي والذي من شأنه تحسين الأثر الإنمائي لمبادرات منظمة التعاون الإسلامي.

وأخيراً، وفقًا للقرار الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي الأول لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (ACMOI)، انعقد الاجتماع التنسيقي الأول والاجتماع الفني الأول للجنة الفرعية للتجارة والاستثمار (TISC) المنبثقين عن اجتماع ACMOI في الدار البيضاء وجدة في مارس 2016 ومايو 2016 على التوالي. ونتيجة لذلك، تم تشكيل أربع فرق عمل لإعداد خطط عمل مواضيعية مشتركة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشأن للتطوير المتكامل لقطاع الحلال وتطوير السلع الاستراتيجية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة والاستثمار.

مشاركة المؤسسة في مبادرة التعاون بكافة المجالات (Deep Dive)

تعد هذه المبادرة برنامجًا آخر من برامج الشراكة العالمية التي تعمل فيها المؤسسة ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتهدف المبادرة إلى مواجهة تحديات التنمية الشائعة لدى الدول الأعضاء من خلال إطلاق برامج ومشاريع مشتركة. وضمن إطار هذه المبادرة، تلعب المؤسسة دور الريادة في مجال تيسير التجارة والنقل. وهناك تعاون وثيق يهدف إلى تحديث إجراءات مراقبة الحدود وتنسيق لوائح الجمارك والإجراءات ذات الصلة من أجل تيسير التجارة والنقل وتقليص الوقت المستغرق في عبور الحدود. والهدف الأساسي من الجهود المشتركة المبذولة في هذه المبادرة هو الإسهام في التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال مواجهة تحديات تيسير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي.

برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الخاص بآسيا الوسطى (SPCA)

بالتزامن مع بناء شبكات الشراكة وخلق التعاون من أجل تنمية المنطقة العربية من خلال برنامج AfTIAS، قدمت المؤسسة -في عام 1437هـ - 1438هـ (2016) من مواردها التقنية والمالية إلى البنك الإسلامي للتنمية لتشكل جزءاً من عملية تصميم برنامج تنموي اقتصادي إقليمي مماثل للبلدان الأعضاء بآسيا الوسطى. وبعد الانتهاء من وثيقة البرنامج، نظمت المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل مشتركة، للتحقق من فاعلية البرنامج، وذلكفي إسطنبول في شهر مارس 2016 بمشاركة البلدان الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة البلدان الأعضاء من آسيا الوسطى في تطوير قدراتهم الإنتاجية، لا سيما في الصناعات الغذائية الزراعية من خلال معالجة قيود التوريد التي يواجهها القطاع الخاص ما من شأنه مساعدتهم في تحقيق تكامل أفضل لسلاسل المنتجات الإقليمية والعالمية مع منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

الإطار 11
اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية والمؤسسة – شراكة تعزز التنمية التجارية.

تركز اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية بشدة على تسهيل التجارة، والذي بدوره يعزز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وهذا التركيز يتوافق جيدا مع رسالة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ونصها "تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم".

بدأ التعاون الإيجابي بين مؤسستينا في أوائل 2015 عندما شاركت المؤسسة لأول مرة في المسح العالمي لغرفة التجارة الدولية بشأن تمويل التجارة. تضمنت طبعة 2015 من المسح العالمي مقابلة مع المهندس/ هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، مناقشاً السوق الإسلامية العالمية لتمويل التجارة والأثر الإيجابي للمؤسسة في تسهيل التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية. توسعت طبعة 2016 في ذكر هذا التعاون مع تخصيص قسم من هذا التقرير الأخير لمراجعة أدق لأنشطة تمويل التجارة وسلاسل التوريد التي تنفذها المؤسسة.

شاركت المؤسسة بنشاط في الاجتماعات السنوية للجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية وتعمل على تقدم اللجنة المصرفية الإقليمية لغرفة التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

"أتطلع كثيراً لاستمرار التفاعل والحوار البناء، وتوسيع نطاق أنشطة تسهيل التجارة بين اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية والمؤسسة"

فينسنت أوبراين
رئيس اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية
معلومات السوق

الهيكل التنظيمي، والحوكمة، وإدارة المخاطر

الجمعية العامة

الجمعية العامة هي أعلى سلطة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة حيث تتركز كل سلطات المؤسسة فيها. وتتكون الجمعية العامة من ممثلي الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التي تمتلك أسهما في المؤسسة، وهي مسؤولة عن وضع القواعد والتنظيمات التي تحكم العمل الكلي للمؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 10 أعضاء ورئيس المجلس وهو رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والمجلس هو الجهة المسؤولة عن الأداء العام للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات واعتماد خطط العمل والاستراتيجيات والميزانيات، بالإضافة إلى عمليات المؤسسة في نطاق السلطات المفوضة له من الجمعية العامة.

لجنة المراجعة

لجنة المراجعة لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على جوانب المراقبة الداخلية والمالية للمؤسسة والتأكد من اتساقها مع المهمة الموكلة إليها. وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

لطالما ركّزت المؤسسة بقوةعلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر وآليات الرقابة الداخلية والامتثال لنموذج يُشار إليه غالباً باسم "خطوط الدفاع الثلاثة" في أدبيات الرقابة الداخلية. وهكذا، منذ إنشاء وظيفة إدارة المخاطر في مارس 2010، عززت المؤسسة بشكل مطرد ممارسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية لزيادة مرونة المؤسسة وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وحاليًا، تؤدي المؤسسة أنشطتها ضمن إطار لإدارة المخاطر يتألف من سياسات ومبادئ توجيهية ونظم/أدوات وممارسات تهدف للحد من مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والعملة والمخاطر القانونية.

ويشمل هذا الإطار: (أ) المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر الائتمان؛ (ب) والمبادئ التوجيهية لتقييم مخاطر الائتمان؛ (ج) وسياسة السيولة والمبادئ التوجيهية للاستثمار؛ (د) إطار المخاطر التشغيلية. (هـ) وسياسات وإجراءات الامتثال؛ (و) وسياسات وإجراءات إدارة الائتمان؛ (ز) وإطار حوكمة واضح لإدارة المخاطر.

وفي ضوء تزايد عدم اليقين، إلى جانب استراتيجية المؤسسة التي تركز على تطوير المنتجات ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك السعي إلى تحقيق النمو لكل من الأثر الانمائي والاستدامة المالية، أصبح من المهم بمكان توافر إطار إدارة المخاطر ورقابة داخلية قوي والذي كان بالفعل من بين أهداف المؤسسة.

وفي هذا السياق، واصلت المؤسسة البناء المؤسسي من أجل وظيفة إدارة المخاطر في عام 1437هـ - 1438هـ (2016) لتعزيز قدرتها على تحديد وتقييم وقياس ورصد ومراقبة المخاطر استباقياً، وأضافت السياسات والإجراءات وأدوات إدارة المخاطر التالية:

- سياسة تصنيف أصول المخاطر، وتحديد المخصصات المرتبطة بها؛
- أداة تفصيلية ربع-سنوية للإشراف على المحفظة إلى جانب التدقيق الشهري
- مشروع تنفيذ إعادة هندسة العمليات التجارية (BPR) لتحسين الكفاءة والتحكم في عملية الائتمان المتكاملة
- تقارير دورية عن المخاطر العامة للمؤسسة إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة
- الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية للحصول على منصات ونماذج المخاطر التي يستند إليها احتساب الخسائر المتوقعة والمخصصات والتسعير.

ويرد أدناه وصف لإطار الحوكمة الذي تقوم عليه إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.

على مستوى الإشراف
(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه)

يقدم المجلس التوجيهات الاستراتيجية التي تضمن إدارة فعالة للمخاطر وتقع عليه كامل مسؤولية إدارة جميع المخاطر الجوهرية التي ربما تتعرض المؤسسة لها والتأكد من توفر ما يلزم من موارد ونظم وممارسات وثقافة لمعالجة هذه المخاطر. ولأداء هذه المسؤوليات، أنشأ المجلس لجنة المراجعة المنبثقة عنه. وتشرف لجنة المراجعة على معظم وظائف إدارة المخاطر بالانابة عن المجلس.

على مستوى الإدارة
(لجنة المجموعة لإدارة المخاطر ، ولجنة إدارة المؤسسة، ولجنة الائتمان، واللجنة الفنية ولجنة مراجعة العمليات ولجنة تخطيط الموارد ولجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO) ولجنة تقييم المحفظة)

تشرف اللجان التالية على الجوانب المختلفة من المخاطر للمؤسسة. لجنة إدارة مخاطر المجموعة هي كيان إداري على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تشمل المخاطر على مستوى المجموعة من منظورالاستراتيجية والسياسات والتطوير وأدوات التقييم/القياس وإطار نظم المعلومات الإدارية والامتثال. تركز لجنة الإدارة بالمؤسسة على المسائل المتعلقة بالمخاطر الخاصة بالمؤسسة فقط. وتركز لجنة المراجعة التشغيلية واللجنة الفنية ولجنة الائتمان ولجنة تقييم المحافظ على المسائل المتعلقة بمخاطر الائتمان. ومن ناحية أخرى، تركز لجنة إدارة الأصول والالتزامات ولجنة تخطيط الموارد على المسائل المتعلقة بمخاطر السيولة والسوق.

على مستوى الإدارات
(وظائف الأعمال/أصحاب المخاطر، وظائف الدعم، وظائف الرقابة، الامتثال)

وظائف قسم إدارة المخاطر (RMD)
من أجل التنفيذ الفعال لإطار المخاطر، تعمل إدارة مخصصة لإدارة المخاطر داخل المؤسسة. وهي إدارة مستقلة عن وظيفتي الأعمال والدعم. ولكون هذه الإدارة مسؤولة عن إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، فهي تركّز تركيزاً خاصاً على المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وبعض المخاطر الأخرى.

المراجعة الداخلية
تقوم إدارة المراجعة الداخلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (GIAD) بمهمة رقابة مستقلة تسهم في إضافة قيمة لعمليات المؤسسة وتعزيزها باعتبار المؤسسة عضواً في مجموعة البنك. وتساعد GIAD المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال وضع منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وتتوافق أنشطة GIAD مع ميثاق المراجعة، ودليلها، ومدونة قواعد السلوك، والإطار المهني والمعايير المعترف بها دوليا والتي وضعها معهد المراجعين الداخليين (IIA). ويتمثل الدور في رفع مستوى الوعي بالمخاطر والضوابط المخففة لها، فضلا عن إسداء المشورة للإدارة في وضع حلول فعالة للرقابة. وتتماشى عملية تطوير الخطة السنوية للتدقيق التي توظف نهجا قائما على المخاطر، مع استراتيجية المؤسسة وأولوياتها الاستراتيجية وأهم مخاطرها.

وعلاوة على ذلك، قام المراجع الشرعي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ عملية تدقيق تهدف إلى تكوين رأي شامل عن مدى كفاية وفاعلية امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية.

تعزيز قرب المؤسسة من عملائها والقدرات الداخلية لضمان أداء أعلى

اللامركزية وتعزيز الوجود الإقليمي

بادرت المؤسسة بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأعضائها باعتماد اللامركزية وتعزيز الوجود الإقليمي بهدف تفويض الصلاحيات والمسؤوليات إلى الميدان. أدى تزايد الوجود الإقليمي للمؤسسة إلى قربها من العملاء، ما مكنها من تلبية احتياجات البلدان الأعضاء فيها. وعلاوة على ذلك، فوجود المؤسسة في الميدان يؤدي إلى تقييم أفضل للمخاطر الناجمة عن التحديات المتزايدة لبيئة العمل وعدم اليقين في الأسواق العالمية.

ويستهدف نهج "مجموعة واحدة" المعتمد لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الوجود الميداني ضمان ما يلي: (أ) تناغم "العلامات التجارية" لخدمات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ (ب) وتضامن المجموعة في تطوير الأعمال والتدخل؛ (ج) واقتصاديات الحجم وتقاسم التكاليف.

المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية

كأولوية استراتيجية، قررت المؤسسة نقل غالبية الموظفين المباشرين للعملاء إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القُطرية. وحتى تاريخه، تعاونت المؤسسة مع أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في المكتب الإقليمي بداكار (السنغال الذي يخدم 11 دولة في منطقة غرب أفريقيا) وفي المكاتب القطرية الواقعة في دكا (بنغلاديش) وإسطنبول (تركيا) وجاكارتا (إندونيسيا). ومن المتوقع أن تنضم المؤسسة إلى أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الآخرين في المكتب الإقليمي بالرباط في المستقبل القريب.

وبدأت استراتيجية اللامركزية وتعزيز الوجود الإقليمي تحقق فوائد كبيرة في تحسين العلاقات مع العملاء وزيادة الوضوح الإقليمي وزيادة حجم الأعمال والاعتمادات.

ثمة نتائج إيجابية هامة يمكن الحصول عليها من وجود المؤسسة في المناطق، فبإنشاء مكتب إقليمي في داكار، اكتسبت المؤسسة سهولة وصول إلى غرب أفريقيا. ولقد تسبب تأسيس وجود إقليمي في داكار في زيادة الكفاءة مع ارتفاع كبير في السحوبات في جميع أنحاء غرب أفريقيا.

تعتبر إندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وهي واحدة من أكبر اقتصادات السوق الناشئة في العالم، وتلعب القهوة دوراً اجتماعياً واقتصادياً مهمًا. ومن خلال المكتب القطري بجاكرتا، استطاعت المؤسسة العمل على وضع برنامج لتنمية الصادرات الإندونيسية من القهوة، ما أدى إلى زيادة البيع المؤجل والتغلب على نقص التمويل في السوق.

بنغلاديش واحدة من أكبر 12 دولة نامية في العالم وواحدة من أكبر الأسواق في جنوب شرق آسيا. عمل تواجد المؤسسة محلياً في دكا على تحسين العلاقات مع حكومة بنجلاديش وساعد المؤسسة على اكتساب وصول أكبر إلى القطاع الخاص، ما عمل بدوره على زيادة السحوبات.

تسجل السوق التركية -بصفتها إحدى أنشط المحافظ لدى المؤسسة- نمواً قوياً على الرغم من الاضطرابات السياسية الأخيرة. وقد أدى الوجود الإقليمي في إسطنبول إلى زيادة كبيرة في الاعتمادات بقيمة 860 مليون دولار أمريكي في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، ما يمثل 19.21% من إجمالي الاعتمادات في المؤسسة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ولهذا، تعتبر استراتيجية اللامركزية في السلطة وجعل المسؤولية ميدانية التي تتبعها المؤسسة أساسية لتعزيز ابراز صورة المؤسسة وأنشطتها في الميدان. وستواصل المؤسسة تطبيق اللامركزية وتعزيز تواجدها الإقليمي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

التكامل الرقمي لتبسيط عمليات تمويل التجارة

في السوق المعاصرة، ثمة حاجة متزايدة لتحسين السرعة في السوق وزيادة الوضوح وتبسيط العمليات. خلال عام 1437هـ - 1438 هـ (2016)، واصلت المؤسسة رحلتها نحو التميز الرقمي وتحويل نموذجها التشغيلي وتعزيز بنيتها التكنولوجية بحيث تستغرق المعاملات وقتاً أقصر بصورة أفضل وتحقيق كفاءة أعلى.

نفذت المؤسسة فلسفة تكامل إدارة علاقات العملاء (CRM) في عملياتها التشغيلية لتقديم خدمة أفضل للعملاء.

ونفذت المؤسسة إدارة علاقات العملاء كجزء من نظام تقنية المعلومات الجديد لديها (iMAL IT) لتركيز وتجميع معلومات العملاء في مصدر بيانات واحد منظم، بما فيها الملاحظات والوثائق والأنشطة. وهذا يسمح بالإنشاء السريع لملفات العملية التي تحتوي على المعلومات المالية ومعلومات العناية الواجبة ونوع الالتزام وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ بوابة عملاء جديدة تتيح للعملاء وصولاً سهلاً وسريعاً ومضموناً إلى محافظهم ومراكزهم وعملياتهم . وفي الوقت نفسه، لا تزال المؤسسة مستمرة في تسخير قوة من نظام (iMAL) لتوفير حلول مصرفية واستثمارية على مستوى المؤسسة من أجل أتمتة دورة الاالعملية بالكامل وإنفاذ الحوكمة السليمة وتحسين تحليل الأعمال وإصدار تقرير أداء لاتخاذ قرارات مواتية زمنياً.

واشتمل قطاع كبير من تحول الشركات على إطلاق مشروع لتنفيذ العمليات التجارية وآليات الحوكمة المحولة من قبل المؤسسة. ونفذ المشروع -باقتراب موعد تسليمه النهائي- عمليات مستقبلية متعلقة بالأعمال، وحسَّن لجان المؤسسة، وسلَّم إطار سياسات جديدة، وحدَّث تفويض الصلاحيات، وعقد اتفاقات على مستوى الخدمة مع مختلف الشركاء داخل المؤسسة وخارجها.

القوائم المالية المدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين

31 ديسمبر 2017م (1437-1438 هـ)

المحتويات

المحتويات	صفحة
تقرير مراجعي الحسابات المستقلين	48
قائمة المركز المالي	49
قائمة الدخل	50
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	51
قائمة التدفقات النقدية	52
إيضاحات حول القوائم المالية	79-53

إرنست و يونغ و شركاهم (محاسبون قانونيون)
الدور الثالث عشر، برج طريق الملك
صندوق بريد ١٩٩٤
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
رقم التسجيل: ٤٥

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٧٥ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+

www.ey.com

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨ هـ) وقوائم الدخل و التغيرات في حقوق الاعضاء وقائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية
الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و العمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة ومسئولة أيضا عن نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسئولية مراجعي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب الإلتزام بأخلاقيات المهنة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن المراجعة تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة مراجعة عن المبالغ والافصاحات في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات المحددة على تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. عند تقييم تلك المخاطر، يأخذ مراجعو الحسابات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية للمنشأة في الاعتبار من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس لإبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية في المنشأة. تشتمل المراجعة أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية.

برأينا، إن ادلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لرأينا.

الرأي
في رأينا، أن القوائم المالية ككل تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨ هـ) وادائها وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ,و مبادئ و معايير الشريعة كما تم تحديدها من قبل هيئة الشريعة للمؤسسة.

أمر آخر
تمت مراجعة القوائم المالية للمؤسسة للفترة المنتهية في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م (الموافق ٣٠ ذي الحجة ١٤٣٦هـ) بواسطة مراجع حسابات اخر والذي أبدى رئياً غير معدل حول تلك القوائم المالية في ٢٠ ابريل ٢٠١٦م (الموافق ١٣ رجب ١٤٣٧ هـ).

عن ارنست و يونغ

حسام فيصل باوارد
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٩٣

١٢ جمادى الأخرة ١٤٣٨هـ
١١ مارس ٢٠١٧م

جدة

16/61/OO

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٥	١١٩,١٨٠	٣٤,٨٦٠
ودائع سلعية من خلال البنوك	٦	٥,٠٠٠	٤٢,٣٣٠
تمويل مرابحة تجارية، صافي	٧(أ)	٧٣٢,٣٠٠	٦٩٧,٨٠٤
استثمارات في صكوك	٩	٥٣,٣٨٥	٩٨,٤٢٥
مستحق من جهات ذات علاقة	١٣(ب)	٣,٨٩٧	١,٢٦٤
دخل مستحق وموجودات اخرى	١٠	١٠,٣٥٩	١١,٦٤٩
موجودات ثابتة	١١	١,٢١٨	٢,٠١٦
مجموع الموجودات		٩٢٥,٣٣٩	٨٨٨,٣٤٨
المطلوبات حقوق ملكية الأعضاء			
المطلوبات			
مستحق لجهات ذات علاقة	١٣(ج)	٣,٤٨١	٣٩٥
مستحقات ومطلوبات اخرى	١٢	٢٦,٦٦٠	٢٥,٦١٩
التزام تقاعدي وطبي	١٤(و)	١٥,٣٧٨	–
مجموع المطلوبات		٤٥,٥١٩	٢٦,٠١٤
حقوق الاعضاء			
رأس المال المدفوع	١٥	٧٣٠,٦٨١	٧٠٨,٩٦٨
احتياطي عام	١٧	١٦٣,٣٨٧	١٥٣,٣٦٦
عجز اكتواري في التزام تقاعدي وطبي	١٤(ز)	(١٤,٢٤٨)	–
مجموع حقوق الأعضاء		٨٧٩,٨٢٠	٨٦٢,٣٣٤
مجموع المطلوبات و حقوق الأعضاء		٩٢٥,٣٣٩	٨٨٨,٣٤٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ)

	إيضاح	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م الى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	من ٢٥ اكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
الدخل من:			
تمويل مرابحة تجارية		٢٨,١١٢	١٩,٠٢٠
حصة المضارب من الربح		١٤,٩٦٩	١٤,٩٧٢
رسوم إدارية		٥,٤٤٧	٧,٩٣٨
رسوم فتح اعتماد		٣,٤٣٩	٨,٤٦٤
استثمارات في صكوك		٥,١١٥	٢,٦٤١
ودائع سلعية		١,٤٧٢	٨٣٩
دخل آخر	٢٣	٣,٧١٢	٨٦
		٦٢,٢٦٦	٥٣,٩٦٠
مصروفات إدارية:			
تكاليف موظفين		(٢٢,٣٨٨)	(١٩,٢٠٧)
مصروفات إدارية اخرى	١٦	(٧,٠٦٩)	(٤,٦٦٧)
استهلاك	١١	(١,٠١١)	(٦٦٩)
		(٣٠,٤٦٨)	(٢٤,٥٤٣)
انخفاض قيمة تمويل مرابحة تجارية	٨	(٢٠,٩٩٧)	(١٢)
خسارة غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٩	(٧٨٠)	(٢٩٠)
صافي الدخل للفترة		١٠,٠٢١	٢٩,١١٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطي العام	عجز اكتواري من التزام تقاعدي وطبي	المجمـوع
		دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤م		٧٠٢,١٢٨	١٢٤,٢٥١	-	٨٢٦,٣٧٩
رأس المال المقدم	١٥	٦,٨٤٠	-	-	٦,٨٤٠
صافي الدخل للفترة المحول إلى الاحتياطي العام	١٧	-	٢٩,١١٥	-	٢٩,١١٥
الرصيد في ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م		٧٠٨,٩٦٨	١٥٣,٣٦٦	-	٨٦٢,٣٣٤
حصة التحويل في العجز الإكتواري في برنامج التقاعد والبرنامج الطبي		-	-	(١٤,٢٤٨)	(١٤,٢٤٨)
رأس المال المقدم	١٥	٢١,٧١٣	-	-	٢١,٧١٣
صافي الدخل للفترة والمحول إلى الاحتياطي العام	١٧	-	١٠,٠٢١	-	١٠,٠٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م		٧٣٠,٦٨١	١٦٣,٣٨٧	(١٤,٢٤٨)	٨٧٩,٨٢٠

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ)

	إيضاح	من ١٤ اكتوبر ٢٠١٥م الى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	من ٢٥ اكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م دولار امريكي بالآلاف
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل للسنه		١٠,٠٢١	٢٩,١١٥
تعديلات على البنود التالية:			
استهلاك	١١	١,٠١١	٦٦٩
انخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية		٢٠,٩٩٧	١٢
خسارة غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٩	٧٨٠	٢٩٠
خسارة / (ربح) من استبعاد موجودات ثابتة		٩	(٢٠)
تكلفة خدمة التزام تقاعدي وطبي		٣,٠٧٣	–
عكس قيد ذمم دائنة قائمة طويلة الاجل	٢٣	(٣,٦٨٧)	–
(ربح) / خسارة محققة من استبعاد صكوك	٩	(٢,٥١٢)	٩٨
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
تمويل مرابحة تجارية		(٥٥,٤٩٣)	(١٧٧,٩٣٥)
إيرادات مستحقة وموجودات اخرى		٤,٩٧٧	(٣,٢٣٢)
مستحق من / لجهات ذات علاقة، صافي		٤٥٣	(٢,٣٣٥)
مستحقات ومطلوبات اخرى		١,٠٤١	١,٣٦٢
التزام تقاعدي وطبي مدفوع		(١,٩٤٣)	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(٢١,٢٧٣)	(١٥١,٩٧٦)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
استثمارات في صكوك	٩	(٣٨,٠٥٢)	(٤٥,٠٠٠)
استبعاد صكوك	٩	٨٤,٨٢٤	٤٥,٨٣٥
استثمارات في ودائع سلعية	٦	(٦,٣٩٢,٠٠٠)	(٥,١٣١,٠٠٠)
استبعاد ودائع سلعية	٦	٦,٤٢٩,٣٣٠	٥,٠٩٣,٦٧٠
شراء موجودات ثابتة	١١	(٢٢٢)	(٥٧٧)
متحصلات من استبعاد موجودات ثابتة		–	١٨٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		٨٣,٨٨٠	(٣٦,٨٩٢)
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي:			
مساهمه راس المال	١٥	٢١,٧١٣	٦,٨٤٠
صافي النقد من النشاط التمويلي		٢١,٧١٣	٦,٨٤٠
صافي التغير في النقد وما حكمه		٨٤,٣٢٠	(١٨٢,٠٢٨)
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		٣٤,٨٦٠	٢١٦,٨٨٨
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	٥	١١٩,١٨٠	٣٤,٨٦٠

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ)

١ ـ التأسيس والانشطة وغيرها

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في اجتماعهم الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). تتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود شراء وبيع ممتلكات واتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لأي سلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من الدول الأعضاء ، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية كما أن السنة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية الشمسية (٢٠١٥م: سنة هجرية قمرية).

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية من مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٧م (الموافق ١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ).

٢- التغيير في الفترة المالية
أوصى مجلس المدراء التنفيذيون في البنك الإسلامي للتنمية لمجلس المحافظين لأغراض إعداد التقارير بتغيير بداية ونهاية السنة المالية باستخدام التقويم الهجري الشمسي بينما يتم الإبقاء على التقويم الهجري القمري كتقويم رسمي للبنك. أصدر مجلس المحافظين في البنك الإسلامي للتنمية القرار رقم بي جي ٤٣٦-٤ بالموافقة على توصية مجلس المدراء التنفيذيين.

يتطلب هذا التغيير بخصوص بداية ونهاية السنة المالية قيام المؤسسة باعتماد نفس السنة المالية لتكون متوافقة مع السنة المالية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وقد نتج عن التغيير أعلاه في السنة المالية للمؤسسة اختلاف الفترة المقابلة للمؤسسة (أي التقويم الهجري القمري ١٤٣٨هـ) مما يجعل الفترتين غير قابلتين للمقارنة كما هو موضح أدناه:

فترة إعداد التقارير	الفترة (من/الى)	عدد الايام
فترة إعداد تقارير المقارنة بموجب **التقويم الهجري القمري**	٢٥ أكتوبر ٢٠١٤م ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م الموافق: ١ محرم ١٤٣٥هـ ٣٠ ذو الحجة ١٤٣٦هـ	٣٥٣ يوماً
فترة إعداد التقارير الحالية بموجب **التقويم الهجري الشمسي**	١٤ أكتوبر ٢٠١٥م ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م الموافق: ١ محرم ١٤٣٧هـ ١ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ	٤٤٤ يوماً

٣- السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية واحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل اللجنة الشرعية لدى المؤسسة. اما بخصوص الامور التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة، فإن المؤسسة تلجأ إلى التوجيهات التي تتعلق بالمعايير الصادرة عن أو التي تم اعتمادها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة به الصادرة عن لجنة تفسير التقارير الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

لقد تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك.

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية استخدام تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. يتوجب على الإدارة ممارسة حكمها في تطبيق السياسات المحاسبية. وتتم مراجعة هذه التقديرات والأحكام و الافتراضات باستمرار بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الاستشارة المهنية والتوقعات المستقبلية للأحداث التي يتوقع ان تكون معقولة ضمن الظروف.

(١) مبدا الاستمرارية

قامت إدارة المؤسسة بتقدير مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وأنها على ثقة بأن المؤسسة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. إضافةً لذلك، إن إدارة المؤسسة لا علم لها بأي حالة من عدم التيقن والتي بدورها يمكن أن تلقي بظلال من الشكوك الجوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

(٢) انخفاض قيمة تمويل المرابحة التجارية

تقوم المؤسسة بممارسة حكمها في تقييم مخصص الانخفاض في قيمة موجودات تمويل المرابحة التجارية. تم بيان طريقة تقييم المخصص في الإيضاح ٨.

(٣) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المؤسسة الأعمار الإنتاجية لممتلكاتها ومعداتها لاحتساب الاستهلاك. تتحدد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية للأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مخصص الاستهلاك الذي يتم تحميله مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

(٤) التزام تقاعدي وطبي

يتم تحديد الالتزام التقاعدي والطبي والتكاليف المتعلقة بهما للفترة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتوري عمل افتراضات حول معدلات الخصم وزيادات الرواتب في المستقبل...وخلافه. نظراً للطبيعة طويلة الاجل لهذه الالتزامات فإنها تخضع لعدم تيقن جوهري.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) العملات الأجنبية

(١) عملة العرض والتشغيل
لقد تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي بالآلاف الذي يعتبر العملة الوظيفية وعملة العرض للمؤسسة.

(٢) معاملات وأرصدة
تحول المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية إلى الدولار الامريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح وخسائر الصرف الاجنبي الناتجة عن تسوية المعاملات وتحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ القوائم المالية في قائمة الدخل باستثناء الأرباح والخسائر غير المحققة في استثمارات حقوق ملكية رأس المال – إن وجدت – والتي تسجل بالقيمة العادلة في حساب الاحتياطي ضمن حقوق الأعضاء.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية للعملات الأجنبية مع سعر الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

د) النقد وما في حكمه
يتكون النقد وما في حكمه من ارصدة بنكية واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وودائع سلعية لدى البنوك وتستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل اعتباراً من تاريخ الإيداع.

هـ) ودائع سلعية من خلال بنوك
تتم الودائع السلعية من خلال ادوات متوافقة مع الشريعة ومع بنوك اسلامية وتقليدية وتستخدم باستخدام معدل ربح ثابت .يقتصر شراء وبيع السلع على شروط الاتفاق بين المؤسسة وبنوك متنوعة. تسجل الودائع السلعية مبدئياً بالتكلفة متضمنة رسوم تكلفة الاقتناء والتي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية من خلال البنوك لها تاريخ استحقاق أصلي ثلاثة أشهر او أقل بتاريخ الإيداع كنقد وما في حكمه.

و) تمويل مرابحة تجارية
إن تمويل المرابحة التجارية هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة او أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناءً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة غير المكتسبة من عمليات تمويل المرابحة التجارية بتكلفة البضاعة المباعة أو الاموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الربح المحقق للمؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية ناقصاً دفعات السداد المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل المرابحة التجارية الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الاموال.

يتم قيد سلع المرابحة التجارية بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجدت.

ز) استثمارات في الصكوك
الاستثمارات في الصكوك هي ادوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) استثمارات في الصكوك (تتمة)
تدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في نهاية كل قائمة مركز مالي وتحمل الأرباح والخسائر الناتجة على قائمة الدخل.

ح) موجودات ومطلوبات مالية
تتكون الموجودات المالية من نقد وما في حكمه وودائع سلعية واستثمارات في صكوك وتمويل مرابحة تجارية ومستحق من جهات ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم قيدها لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها المخصص المناسب للمبالغ التقديرية التي لا يمكن استردادها - إن وجدت.

يتم تصنيف المطلوبات المالية استناداً إلى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمة. تتكون المطلوبات الهامة من مستحق لجهات ذات علاقة وذمم دائنة أخرى ويتم قياسها بدايةً بقيمتها العادلة ويتم قيدها بالتكلفة.

ط) سياسة انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويل المرابحة التجارية
يتم اجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية، وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص خسائر الانخفاض في القيمة بناءً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ قائمة المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المستحقة من بعض الدول او الافراد ومن خطط التسوية المتفق عليها. تنتج الخسائر عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس العائد الضمني لأصل محدد في الاتفاقية. يتم تعديل مخصص الانخفاض في القيمة بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف السائدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تكوين مخصص عام/مخصص محفظة للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة الحالية كما في تاريخ القوائم المالية. يتم تقدير ذلك بناءً على تصنيفات المخاطر للدول والظروف الاقتصادية الراهنة والنمط الافتراضي المتضمنة في مكونات المحفظة.

يتم قيد التعديلات على المخصص كتكاليف أو اضافة ضمن قائمة الدخل. عند تحديد كفاية المخصص، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني في القوائم المالية.

موجودات مالية اخرى
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال استخدام حساب مخصص. عند اعتبار الأصل المالي غير قابل للاسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص ويتم قيد أي خسارة إضافية في قائمة الدخل. أما بالنسبة للمبالغ التي يتم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً استردادها فيتم اضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يكون الانخفاض في القيمة العادلة أقل من التكلفة جوهرياً أو ممتداً لفترة طويلة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي) موجودات ثابتة
تقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت. توزع تكلفة هذه الموجودات على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لها كما يلي:

معدات مكتبية و اجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات ،إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

تمثل الموجودات تحت الانشاء التكاليف المتكبدة على المشاريع القائمة والتي يتم تحويلها إلى فئة الأصول ذات الصلة بمجرد الانتهاء من المشروع.

ك) المخصصات
تدرج المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة التزام حالي (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن تكون المؤسسة مطالبة بسداد الالتزام الذي يعود عليها بمنافع اقتصادية ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة يعتمد عليها.

ل) تحقق الإيرادات

تمويل المرابحة التجارية
يقيد الدخل من تمويل المرابحة التجارية على أساس الاستحقاق على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط.

ودائع سلعية من خلال البنوك
يقيد الدخل من ودائع السلع من خلال البنوك الاسلامية على أساس الاستحقاق على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمارات في صكوك
يقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب من الربح
يقيد الدخل الخاص بحصة المضارب في الأرباح على أساس الاستحقاق عند تقديم الخدمة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

رسوم إدارية و دخل اصدار خطابات ائتمان
يقيد الدخل من الرسوم المقدمة ومن اصدار خطابات الائتمان عند بداية الصفقات المبرمة بناءً على الاتفاقيات التعاقدية.

أرباح محرمة شرعاً
إن أي دخل من النقد وما في حكمه من الاستثمارات الاخرى التي تعتبرها الإدارة محرمة شرعا لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيتم تحويل الدخل لها.

م) المقاصة
تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عندما يكون هناك حقاً نافذاً لمقاصة المبالغ المسجلة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ن) الزكاة وضريبة الدخل
لا تخضع المؤسسة للزكاة أو الضريبة. وأي التزام زكوي أو ضريبي هو من مسؤولية كل عضو من الأعضاء.

س) التزام تقاعدي وطبي

لدى المؤسسة برنامجين لمنافع الموظفين عند التقاعد بالاشتراك مع صندوق تقاعد جميع منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والذي يتكون من برنامج تقاعد الموظفين وبرنامج المتقاعدين الطبي، وكل منهما يتطلب اشتراكات تتم في صناديق يتم إدارتها بشكل مستقل.

برنامج المنافع المحددة هو برنامج تقاعد تحدد قيمة مكافاة التقاعد التي يحصل عليها الموظف عند التقاعد وعادة ما يعتمد على عنصر أو اكثر - مثل عمر الموظف وسنوات الخدمة والنسبة المئوية لإجمالي الراتب النهائي .يقوم خبراء التقييم المستقلين باحتساب التزام المكافاة المحدد على أساس سنوي باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة لتحديد القيمة الحالية لبرنامج المنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها . يتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتعلقة بها لتحديد التزامات المنافع المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ إعداد القوائم المالية) باستخدام العوائد المتوافرة من سندات شركة عالية السيولة. وفيما يتعلق بالسنوات المتوسطة يتم تقدير التزام المنافع المحددة باستخدام أساليب اكتوارية متعلقة بها والتي تسمح باستحقاق المنافع الإضافية والتدفقات النقدية الفعلية والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية المتعلقة بها. تسجل الأرباح أو الخسائر الاكتوارية - ان كانت جوهرية - فوراً في الاحتياطيات تحت بند حقوق الأعضاء في السنة التي تحدث بها. يتم تسجيل التزام التقاعد كجزء من مطلوبات أخرى في قائمة المركز المالي. يمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لأصول البرنامج. يتم تحديد اشتراكات المؤسسة في برنامج المنافع المحددة بواسطة لجنة مشروع التقاعد بالتشاور مع خبراء التقييم في البنك الإسلامي للتنمية وتحول الاشتراكات إلى أمناء الحفظ المستقلين في البرنامج.

٤- اللجنة الشرعية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء اللجنة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي إي دي/٢٠/١٠/٤٣٢/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي/ بي دي/٤٣٢/٢٤ (٢٤)٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين المذكور آنفا في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وتتولى اللجنة المهام التالية:

(١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

(٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

(٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المدراء التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

(٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم النسبية للمعاملات المالية الإسلامية.

(٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٥ - النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في نهاية الفترة التي أعدت عنها القوائم المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
نقد لدى البنوك	١١٩,١٨٠	٣٤,٨٦٠

٦- ودائع سلعية من خلال البنوك

تتكون الودائع السلعية من خلال البنوك كما في نهاية الفترة التي أعدت عنها القوائم المالية مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
ودائع سلعية	٥,٠٠٠	٤٢,٣٣٠

٦- ودائع سلعية من خلال البنوك (تتمة)

تستخدم الودائع السلعية من خلال البنوك في بيع وشراء السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية نيابة عن المؤسسة. ويتم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب احكام الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والبنوك.

فيما يلي الحركة في ودائع السلع من خلال البنوك:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية فترة إعداد القوائم المالية	٤٢,٣٣٠	٥,٠٠٠
اضافات	٦,٣٩٢,٠٠٠	٥,١٣١,٠٠٠
استبعادات	(٦,٤٢٩,٣٣٠)	(٥,٠٩٣,٦٧٠)
الرصيد في نهاية فترة إعداد القوائم المالية	٥,٠٠٠	٤٢,٣٣٠

٧- تمويل مرابحة تجارية، صافي

يتكون تمويل المرابحة التجارية كما في نهاية فترة إعداد القوائم المالية مما يلي:

أ) مجموع الذمم المدينة المرتبطة بالتمويل كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
صافي الذمم المدينة بموجب تمويل مرابحة	٦٧٨,١١٦	٥٩٥,١٧٢
صافي الذمم المدينة للمرابحة السلعية	٥٤,١٨٤	١٠٢,٦٣٢
تمويل مرابحة تجارية، صافي	٧٣٢,٣٠٠	٦٩٧,٨٠٤

٧- تمويل مرابحة تجارية، صافي (تتمة)

ب) ذمم مدينة لمرابحة تجارية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
اجمالي مبالغ الذمم المدينة	٢,٥٢٢,٩٧٨	٣,٧٢٨,٨٢٦
ناقص: حصة الأعضاء المشاركين	(١,٧٥٨,٧٥٨)	(٣,٠٤٩,٥٧٧)
ناقص: إيرادات غير مكتسبة	(٢٠,٩٥٣)	(٩,٣٥٨)
المجموع	٧٤٣,٢٦٧	٦٦٩,٨٩١
ناقص: مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المرابحة (الإيضاح ٨)	(٦٥,١٥١)	(٧٤,٧١٩)
صافي الذمم المدينة بموجب تمويل مرابحة	٦٧٨,١١٦	٥٩٥,١٧٢

ج) سلع مرابحة – تمويل تجاري مهيكل

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
اجمالي المبالغ	١٩٥,٨٥٧	٢٥٥,٥٦٥
ناقص: حصة الأعضاء المشاركين	(١١٩,٣٤٧)	(١٥٢,٩٣٣)
مجموع السلع بالمرابحة	٧٦,٥١٠	١٠٢,٦٣٢
ناقص: مخصص الانخفاض في قيمة سلع بالمرابحة (الإيضاح ٨)	(٢٢,٣٢٦)	–
صافي ذمم مدينة لسلع بالمرابحة	٥٤,١٨٤	١٠٢,٦٣٢

يمثل هذا الرصيد في السلع بالمرابحة المعاملات التي يوجد بها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وتحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بها إلى العميل بموجب اتفاقية المرابحة.

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع على أساس شراء محدد إلى عميل محدد ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة ايضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة.

أبرمت المؤسسة اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة مع بعض المنشآت وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في اجمالي الذمم المدينة المتعلقة بهذه المنشآت.

٨- مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المرابحة التجارية

فيما يلي حركة مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المرابحة التجارية في نهاية فترة إعداد القوائم المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية فترة إعداد القوائم المالية	٧٤,٧١٩	٧٤,٧٠٧
مخصص محمل للفترة	٢٢,٣٢٦	١٢
استراد للفترة	(١,٣٢٩)	–
مرابحة تجارية مشطوبة مقابل مخصص	(٨,٢٣٩)	–
الرصيد في نهاية فترة إعداد القوائم المالية	٨٧,٤٧٧	٧٤,٧١٩

يتكون مخصص الانخفاض في القيمة أعلاه من الفروقات بين القيمة الدفترية لموجودات تمويل مرابحة تجارية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس نسبة العائد الضمنية المحددة للموجودات المذكورة في تلك الاتفاقيات. تظهر هذه الفروقات إما نتيجة إعادة جدولة الأقساط المتفق عليها أو بناءً على أفضل التقديرات لدى الإدارة عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات.

لم يستحق دخل على موجودات تمويل المرابحة التجارية المنخفضة القيمة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (الفترة المنتهية في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م: لا شيء).

تتضمن موجودات تمويل المرابحة كما في٣١ ديسمبر ٢٠١٦م مبلغ ١٤,٧ مليون دولار امريكي (١٣ اكتوبر ٢٠١٥م: ٢,٧٠ مليون دولار امريكي) تجاوزت موعد الاستحقاق كما في تاريخ القوائم المالية ولم تقم المؤسسة بقيد مخصص مقابل تلك المبالغ، حيث أن المبالغ مازالت قابلة للاسترداد. فيما يلي أعمار المبالغ التي تجاوزت موعد الاستحقاق والتي لم تنخفض قيمتها.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالملايين	دولار أمريكي بالملايين
أقل من ٣ أشهر	٠,٥	٢,٦٨
من ٣ شهور إلى ١٢ شهراً	٦,١	٠,٠٢
من سنة إلى ٥ سنوات	٨,١	-

تم الإفصاح عن جودة الائتمان المتعلقة بالموجودات التشغيلية في الإيضاح ٢٤ (أ).

٩- استثمارات في الصكوك

تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية فترة إعداد القوائم المالية	٩٨,٤٢٥	٩٩,٦٤٨
استثمارات خلال الفترة	٣٨,٠٥٢	٤٥,٠٠٠
استبعادات خلال الفترة	(٨٤,٨٢٤)	(٤٥,٨٣٥)
ربح/ (خسارة) محققة من الاستبعاد	٢,٥١٢	(٩٨)
خسارة غير محققة من إعادة التقييم	(٧٨٠)	(٢٩٠)
الرصيد في نهاية فترة إعداد القوائم المالية	٥٣,٣٨٥	٩٨,٤٢٥

تمثل الاستثمارات في الصكوك في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م و ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م الصكوك التي أصدرتها جهات حكومية وجهات أخرى متنوعة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

١٠- دخل مستحق وموجودات اخرى

فيما يلي الدخل المستحق والموجودات الاخرى كما في نهاية فترة إعداد القوائم المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
رسوم إدارية مستحقة واعتمادات	١٥٠	٥,٣١٥
إيرادات مستحقة من استثمارات في صكوك	٣١٤	١,٠١٠
إيرادات مستحقة من ودائع سلعية	٨٢	٩٣
مبالغ مدفوعة مقدماً للموظفين	٧,٧٨٣	٤,٧٧٧
ذمم مدينة مقابل أرصدة مشطوبة مسبقاً	١,٣٢٩	–
ذمم مدينة اخرى	٧٠١	٤٥٤
المجموع	١٠,٣٥٩	١١,٦٤٩

١١- موجود ثابتة

	موجودات تحت الإنشاء	سيارات	معدات مكتبيه واجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:				
في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	٥٣٦	١٦٨	٢,٨٨١	٣,٥٨٥
تحويل	(٥٣٦)	–	٥٣٦	–
اضافات	–	–	٢٢٢	٢٢٢
استبعادات	–	(٩٢)	–	(٩٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	–	٧٦	٣,٦٣٩	٣,٧١٥
ناقص: الاستهلاك المتراكم				
في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	–	٨٤	١,٤٨٥	١,٥٦٩
المحمل للفترة	–	٣٠	٩٨١	١,٠١١
استبعادات	–	(٨٣)	–	(٨٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	–	٣١	٢,٤٦٦	٢,٤٩٧
صافي القيمة الدفترية				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	–	٤٥	١,١٧٣	١,٢١٨

	موجودات تحت الإنشاء	سيارات	معدات مكتبية واجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:				
في ٢٤ اكتوبر ٢٠١٤م	٥٣٦	١٧٣	٢,٥٦١	٣,٢٧٠
اضافات	–	١٥٣	٤٢٤	٥٧٧
استبعادات	–	(١٥٨)	(١٠٤)	(٢٦٢)
في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	٥٣٦	١٦٨	٢,٨٨١	٣,٥٨٥
ناقص: الاستهلاك المتراكم				
في ٢٤ اكتوبر ٢٠١٤م	–	١٠٠	٩٠٢	١,٠٠٢
المحمل للفترة	–	٤٣	٦٢٦	٦٦٩
استبعادات	–	(٥٩)	(٤٣)	(١٠٢)
في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	–	٨٤	١,٤٨٥	١,٥٦٩
صافي القيمة الدفترية				
في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	٥٣٦	٨٤	١,٣٩٦	٢,٠١٦

١٢- مستحقات ومطلوبات اخرى

فيما يلي المستحقات والمطلوبات الاخرى كما في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
مبالغ تامين (انظر الإيضاح "ب" أدناه)	–	٢,٠٤٤
إيرادات محرمة شرعاً (انظر الإيضاح ١٩)	٩,٥١٦	٨,٤١٢
مستحقات ومصروفات أخرى	٨١٨	١٦٢
مقبوضات تزيد عن رأس المال (انظر الإيضاح "أ" ادناه)	٢٠٥	١٠٥
ايجار مكتب مستحق الدفع	–	٤,٤٥٤
مخصصات تتعلق بالموظفين	٥١٤	٢,٢٦٢
معونات للمتاجرة	–	١,٤١١
دائنون آخرون	٤٤٢	١٩٧
مستحق الدفع للعملاء	١٥,١٦٥	٦,٥٧٢
المجموع	٢٦,٦٦٠	٢٥,٦١٩

أ) تمثل المقبوضات الزائدة عن رأس المال المبالغ المستلمة من اعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع الذي لم يستحق بعد.

ب) يمثل الرصيد المستلم من امر شراء السلع بالمرابحة.

١٣- أرصدة الجهات ذات العلاقة

خلال أدائها دورة أعمالها العادية، تتلقى المؤسسة تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع جهات ذات علاقة. يتم اعتماد شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية.

أ) **المعاملات الهامة المنفذة خلال الفترة كما يلي:**

	من ١٤ اكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	من ٢٥ اكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
حصة المضارب من ربح جهة منسبة	٤,٢٥٨	٣,٧٢٦
حصة من دخل مرابحة تجارية لأعضاء منتسبين	(٢٨,٢٧٥)	(٢٥,٢٠٦)

١٣- أرصدة الجهات ذات العلاقة (تتمة)

ب) مستحق من جهات ذات علاقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
صندوق البنك العربي الإفريقي للتنمية	٦٤	٦٤
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحسابات الخاص	٣,٣٣٨	١,١٥٠
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	٤٩٤	٣
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	-	٤٥
المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات	١	١
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	-	١
	٣,٨٩٧	١,٢٦٤

ج) مستحق لجهات ذات علاقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية	٢,٨١٤	٣٨٥
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد الطبي	٢٧	١٠
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	٥٣٢	-
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	١٠٨	-
	٣,٤٨١	٣٩٥

(١) الرصيد المستحق من / لجهات ذات علاقة لا يتضمن أي عمولات كما انه لا يوجد شروط سداد.

(٢) وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي ائي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) /١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨م (٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ)، فقد قرر المجلس تخصيص مليار دولار امريكي من الموارد المالية العادية من البنك الإسلامي للتنمية لمصلحة المؤسسة حيث ستقوم المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨م (١٠ ربيع الاول ١٤٢٩هـ).

(٣) حصة المؤسسة في أرباح المضاربة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مقابل حصتها من الأرباح التي تتعلق لمعاملات مرابحة تجارية

١٣- أرصدة الجهات ذات العلاقة (تتمة)

د) تعويضات كبار موظفي الإدارة

فيما يلي التعويضات المدفوعة او المستحقة الدفع لكبار موظفي الإدارة مقابل خدماتهم:

	من ١٤ اكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	من ٢٥ اكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الاجل	٦٦٧	١,٢٠٢

١٤- التزام تقاعدي وطبي

(أ) فيما يلي الحركة في موجودات ومطلوبات البرامج:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	
	برنامج تقاعد الموظفين	البرنامج الطبي للمتقاعدين
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع موجودات التقاعد	٣٠,٠٦٢	١,١٦٣
دخل من موجودات البرنامج	١,٥٤٩	٦٤
العائد من موجودات البرنامج ناقص معدل الخصم	(١,٥٤١)	(١٠)
اشتراكات المساهمة في البرنامج	١,٨٢٠	٤٣
اشتراكات صاحب العمل	٧٩٤	٨٧
صرف من موجودات البرنامج	(١,٠٣٠)	(٤٤)
القيمة العادلة لموجودات البرنامج في ٣١ ديسمبر	٣١,٦٥٤	١,٣٠٣

١٤- التزام تقاعدي وطبي (تتمة)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	
	برنامج تقاعد الموظفين	البرنامج الطبي للمتقاعدين
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع مطلوبات التقاعد من البنك الإسلامي للتنمية	٤٠,٠٨٧	٢,٥٨٢
تكاليف الخدمات الحالية	٢,٢٥٦	٢٢٨
تكلفة التزام المنافع المحددة	٢,٠٥٣	١٤٨
اشتراكات المساهمة في البرنامج	٧٩٣	٤٤
صرف من موجودات البرنامج	(١,٠٣٠)	(٤٤)
صافي عجز اكتواري	١,١١١	١٠٧
التزام المنافع في ٣١ ديسمبر	٤٥,٢٧٠	٣,٠٦٥
وضع الممول/ صافي التزام مدرج في قائمة المركز المالي		
يمثل زيادة في التزام المنافع عن القيمة العادلة لموجودات البرنامج	١٣,٦١٦	١,٧٦٢

يمثل صافي الالتزام أعلاه الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقييم الالتزام المسجل بواسطة البنك في حقوق الأعضاء فوراً في السنة التي ينشأ فيها - إن كان جوهرياً.

(ب) استناداً الى التقييمات الاكتوارية تتضمن مصاريف المنافع التقاعدية للفترة ٢٠١٦م مما يلي:

	برنامج تقاعد الموظفين	البرنامج الطبي للمتقاعدين
	٢٠١٦م	٢٠١٦م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
اجمالي تكاليف الخدمات الحالية	٢,٢٥٦	٢٢٨
تكلفة الفائدة على التزام المنافع المحددة	٢,٠٥٣	١٤٨
الدخل على الموجودات	(١,٥٤٩)	(٦٣)
التكلفة المدرجة في قائمة الدخل	٢,٧٦٠	٣١٣
خسارة اكتوارية نتيجة الافتراضات	١,١١١	١٠٧
عائد من موجودات برنامج اكثر من معدل الخصم	١,٥٤١	١٠
التكلفة المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٢,٦٥٢	١١٧

(ج) الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وتم تمديدها كما في نهاية فترة إعداد القوائم المالية كما يلي:

١٤- التزام تقاعدي وطبي (تتمة)

	برنامج تقاعد الموظفين	البرنامج الطبي للمتقاعدين
	٢٠١٦م	٢٠١٦م
معدل الخصم	٤,١٥%	٤,١٥%
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	٤,٥٠%	٤,٥٠%

تم اختيار معدل الخصم المستخدم في تحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات طويلة الاجل على سندات الشركات المصنفة AA.

يمثل الجدول التالي موجودات البرنامج حسب الفئات الرئيسية:

	برنامج تقاعد الموظفين	البرنامج الطبي للمتقاعدين
	٢٠١٦م	٢٠١٦م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
النقد وما في حكمه وودائع سلعية	١,٨٦٦	٨٣
مرابحة مشتركة	٩٨٥	٧٢
صناديق مدارة ومبيعات بالتقسيط	٦,٦٣٨	١,١٢٨
استثمارات في الصكوك	١٧,٥٢٢	١٢
ارض	٣,٧٨٧	٨
أخرى (صافي)	٨٥٦	-
موجودات البرنامج	**٣١,٦٥٤**	**١,٣٠٣**

إن نسبة ١,٢% من موجودات برنامج تقاعد الموظفين (١٣ اكتوبر ٢٠١٥م: ٣,٩%) مستثمرة - على التوالي - في نطاق البنك والجهات المنتسبة التابعة له كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

(د) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لبرنامج تقاعد الموظفين في نهاية فترات الخمس سنوات الأخيرة المصرح عنها:

	٢٠١٦م
	دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٤٥,٢٧٠)
القيمة العادلة لموجودات البرنامج	٣١,٦٥٤
العجز في البرنامج	١٣,٦١٦

١٤- التزام تقاعدي وطبي (تتمة)

(هـ) يلخص الجدول التالي وضع التمويل للبرنامج الطبي للموظفين المتقاعدين في نهاية الخمس سنوات الأخيرة المصرح عنها:

	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٣,٠٦٥)
القيمة العادلة لموجودات البرنامج	١,٣٠٣
العجز في البرنامج	١,٧٦٢

(و) المبالغ المسجلة في الالتزامات التقاعدية والطبية كما يلي:

	برنامج تقاعد الموظفين دولار أمريكي بالآلاف	البرنامج الطبي للمتقاعدين دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٦م المجموع دولار أمريكي بالآلاف
الحركة خلال الفترة	١٣,٦١٦	١,٧٦٢	١٥,٣٧٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٣,٦١٦	١,٧٦٢	١٥,٣٧٨

(ز) المبالغ المسجلة في العجوزات التقاعدية والطبية كما يلي:

	برنامج تقاعد الموظفين دولار أمريكي بالآلاف	البرنامج الطبي للمتقاعدين دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٦م المجموع دولار أمريكي بالآلاف
تحويل من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	١٠,٠٢٥	١,٤١٩	١١,٤٤٤
الحركة خلال الفترة	٢,٦٥٢	١١٧	٢,٧٦٩
تعديلات اكتورية	٣٥	-	٣٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٢,٧١٢	١,٥٣٦	١٤,٢٤٨

١٥- رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال المؤسسة كما في نهاية فترة إعداد القوائم المالية مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٣ اكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
رأس المال المصرح به ٣٠٠,٠٠٠ سهماً بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار للسهم	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
المصدر: ٨٣,٨٨٣ سهماً بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار للسهم (١٣ اكتوبر ٢٠١٥م:٧٥,٠٠٠ سهما بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار للسهم)	٨٣٨,٨٣٠	٧٥٠,٠٠٠
أسهم مصدرة غير مكتتبة	–	(٣٣,٩٢٠)
رأس المال المكتتب به والمطلوب	٨٣٨,٨٣٠	٧١٦,٠٨٠
علاوة رأس المال	٢٨,١٣١	٥٠٠
رأس المال مع العلاوة	٨٦٦,٩٦١	٧١٦,٥٨٠
رأس مال لم يتم استدعاؤه	(٦٥,٩٣٢)	(٦,٠٠٠)
رأس مال مطلوب (القيمة الاسمية + العلاوة)	٨٠١,٠٢٩	٧١٠,٥٨٠
أقساط مستحقة غير مدفوعة (القيمة الاسمية +العلاوة)	(٧٠,٣٤٨)	(١,٦١٢)
رأس المال المدفوع	٧٣٠,٦٨١	٧٠٨,٩٦٨

١٦- مصروفات إدارية أخرى

تتكون المصروفات الإدارية الأخرى للفترة المنتهية مما يلي:

	من ١٤ اكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر٢٠١٦م	من ٢٥ اكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
استشارات وتسويق	١,٤٣٠	٦٤٦
إيجار مكاتب	١,٤٩٢	١,٢٨٠
اتصالات واشتراكات	١,٠٣٥	٧١٩
مصروفات سفر	١,٠٣٤	١,٠١٧
خدمات مساندة	٧٠٠	٤٨١
مصروفات اجتماعات	٥٦٨	٢٢٧
أخرى	٨١٠	٢٩٧
المجموع	٧,٠٦٩	٤,٦٦٧

١٧ ـ الاحتياطي العام

وفقا للفصل ٦ من المادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب على المؤسسة تحويل صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي العام بناءً على موافقة مجلس الإدارة إلى أن يعادل هذا الاحتياطي ٢٥% من رأس المال المكتتب به. إن أي زيادة في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاحة للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٨-التزامات قائمة

الالتزامات القائمة هي عمليات تمويل التجارة السارية المفعول المعلنة والتي يمكن لعملائنا المطالبة بها في أي وقت. والبنود التي تتألف منها هذه الالتزامات القائمة هي كما يلي:

- العمليات السارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد، و
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة الدفع غير المستوفاة واعتمادات الجهوز.

تتكون الالتزامات القائمة مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
تمويل مرابحة تجارية	٣١٥,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠

١٩- أرباح ونفقات محرمة شرعاً

بلغت الأرباح المتراكمة والمحققة من معاملات محرمة شرعاً ضمن المستحقات ومطلوبات اخرى مبلغ ٩,٥ مليون دولار امريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م (١٣ اكتوبر ٢٠١٥م: ٨,٤ مليون دولار أمريكي) .

٢٠- بيان الاستحقاق

فيما يلي الموجودات والمطلوبات المالية حسب فترات الاستحقاق أو الفترات المتوقعة لتحويل النقد:

	فترة استحقاق محددة					
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	فترة استحقاق غير محددة دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
٣١ ديسمبر ٢٠١٦م						
الموجودات						
نقد وما في حكمه	١١٩,١٨٠	–	–	–	–	١١٩,١٨٠
ودائع سلعية	–	٥,٠٠٠	–	–	–	٥,٠٠٠
تمويل مرابحة تجارية	٢١٢,١٠٧	٣١٩,١٢٩	٢٠١,٠٦٤	–	–	٧٣٢,٣٠٠
استثمارات في صكوك	–	–	٥٣,٣٨٥	–	–	٥٣,٣٨٥
مستحق من جهات ذات علاقة	٣,٨٩٧	–	–	–	–	٣,٨٩٧
مجموع الموجودات المالية	٣٣٥,١٨٤	٣٢٤,١٢٩	٢٥٤,٤٤٩	–	–	٩١٣,٧٦٢
المطلوبات						
مستحق لجهات ذات علاقة	٣,٤٨١	–	–	–	–	٣,٤٨١
مستحق الدفع للعملاء	١٥,١٦٥	–	–	–	–	١٥,١٦٥
مجموع المطلوبات المالية	١٨,٦٤٦	–	–	–	–	١٨,٦٤٦
التزامات قائمة	–	–	–	–	٣١٥,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠

٢٠- بيان الاستحقاق (تتمة)

	فترة استحقاق محددة					
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	فترة استحقاق غير محددة دولار أمريكي بالآلاف	المجموع دولار أمريكي بالآلاف
٣١ ديسمبر ٢٠١٥م						
الموجودات						
نقد وما في حكمه	٣٤,٨٦٠	–	–	–	–	٣٤,٨٦٠
ودائع سلعية	١٧,٣٣٠	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	–	–	٤٢,٣٣٠
تمويل مرابحة تجارية	٤٦,٥٥٧	٥٥٥,٦٩٨	٩٥,٥٤٩	–	–	٦٩٧,٨٠٤
استثمارات في صكوك	–	–	٩,٠٣٣	٨٩,٣٩٢	–	٩٨,٤٢٥
مستحق من جهات ذات علاقة	١,٢٦٤	–	–	–	–	١,٢٦٤
مجموع الموجودات المالية	١٠٠,٠١١	٥٧٥,٦٩٨	١٠٩,٥٨٢	٨٩,٣٩٢	–	٨٧٤,٦٨٣
المطلوبات						
مستحق لجهات ذات علاقة	٣٩٥	–	–	–	–	٣٩٥
مستحق الدفع للعملاء	٦,٥٧٢	–	–	–	–	٦,٥٧٢
مجموع المطلوبات المالية	٦,٩٦٧	–	–	–	–	٦,٩٦٧
التزامات قائمة	–	–	–	–	٤٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠

٢١- تركز الموجودات المالية

فيما يلي المواقع الجغرافية للموجودات المالية:

٢٠١٦م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال البنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في صكوك	مستحق القبض من جهات ذات علاقة	المجموع
	دولار امريكي بالآلاف					
الدولة						
البحرين	١١,٩٩٥	–	١٢١	–	–	١٢,١١٦
بينين	–	–	١٥,١٥٩	–	–	١٥,١٥٩
بنغلادش	–	–	١٥٢,٨٢٣	–	–	١٥٢،٨٢٣
بوركينا فاسو	–	–	٢٣,٩٩٦	–	–	٢٣,٩٩٦
الكاميرون	–	–	٦٨	–	–	٦٨
جزر القمر	–	–	٨١٧	–	–	٨١٧
جيبوتي	–	–	٣,١٥٥	–	–	٣,١٥٥
مصر	–	–	٢٠٢,٥٠٨	–	–	٢٠٢,٥٠٨
اندونيسيا	–	–	١٣,٧٧٥	–	–	١٣,٧٧٥
الأردن	–	–	٥٠,٢٥٤	–	–	٥٠,٢٥٤
كازخستان	–	–	٨,١٠٣	–	–	٨,١٠٣
مالي	–	–	٩٨	–	–	٩٨
موريتانيا	–	–	١٠,٩٧٠	–	–	١٠,٩٧٠
المغرب	–	–	١٨,١٩٧	–	–	١٨,١٩٧
نيجيريا	–	–	١٣,٣٠٦	–	–	١٣,٣٠٦
الباكستان	–	–	٩٨,٠٦٨	–	–	٩٨,٠٦٨
المملكة العربية السعودية	١,٨٥٧	–	–	٢٨,٧٧٦	٣,٨٩٧	٣٤,٥٣٠
السنغال	–	–	١٣,٧٤٥	–	–	١٣,٧٤٥
طاجكستان	–	–	١٠,٣٢٣	–	–	١٠,٣٢٣
توغو	–	–	٨,٦١١	–	–	٨,٦١١
تونس	–	–	١٢,٨٧٣	–	–	١٢,٨٧٣
تركيا	–	٥,٠٠٠	٧٥,٣٣٠	٩,٧١٣	–	٩٠,٠٤٣
الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	١٤,٨٩٦	–	١٤,٨٩٦
المملكة المتحدة	١٠٥,٣٢٨	–	–	–	–	١٠٥,٣٢٨
المجموع	١١٩,١٨٠	٥,٠٠٠	٧٣٢,٣٠٠	٥٣,٣٨٥	٣,٨٩٧	٩١٣,٧٦٢

٢١- تركز الموجودات المالية (تتمة)

٢٠١٥م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعيه من خلال البنوك	تمويل مرابحه تجارية	استثمارات في صكوك	مستحق القبض من جهات ذات علاقة	المجموع
			دولار امريكي بالآلاف			
الدوله						
اذربيجان	–	–	٣,٢٢١	–	–	٣,٢٢١
بنغلادش	–	–	٢٠٩,٢٣٢	–	–	٢٠٩,٢٣٢
بوركينا فاسو	–	–	١١,٩٥٣	–	–	١١,٩٥٣
جزر القمر	–	–	١٦,٣٠٩	–	–	١٦,٣٠٩
جيبوتي	–	–	٣٨,١٧٠	–	–	٣٨,١٧٠
مصر	–	–	١٩٨,٢٨٦	–	–	١٩٨,٢٨٦
غامبيا	–	–	٧,٤١٠	–	–	٧,٤١٠
اندونيسيا	–	–	–	١٩,٧٩٥	–	١٩,٧٩٥
الاردن	–	–	٥,٠٠٢	–	–	٥,٠٠٢
كازخستان	–	–	٢,٣٠٠	–	–	٢,٣٠٠
ماليزيا	–	–	–	٧,٨٣٩	–	٧,٨٣٩
موريتانيا	–	–	١٢,٣٤٢	–	–	١٢,٣٤٢
نيجيريا	–	–	٢٥,٠٤٣	–	–	٢٥,٠٤٣
الباكستان	–	–	٦٣,٤٧٧	–	–	٦٣,٤٧٧
المملكة العربية السعودية	٢,٨٢٨	٢٠,٠٠٠	١٧,٤٥٠	١٩,٢٦٢	١,٢٦٤	٦٠,٨٠٤
السنغال	–	–	٣,٠٣٩	–	–	٣,٠٣٩
طاجكستان	–	–	١,٨٢٤	–	–	١,٨٢٤
نوغو	–	–	٣,٨٢٢	–	–	٣,٨٢٢
تونس	–	–	٣,٣٠٢	–	–	٣,٣٠٢
تركيا	–	٥,٠٠٠	٦٨,٧٧٥	١٤,٦٢٩	–	٨٨,٤٠٤
الإمارات العربية المتحدة	–	–	٦,٨٤٧	٣٦,٩٠٠	–	٤٣,٧٤٧
المملكة المتحدة	٣٢,٠٣٢	١٧,٣٣٠	–	–	–	٤٩,٣٦٢
المجموع	٣٤,٨٦٠	٤٢,٣٣٠	٦٩٧,٨٠٤	٩٨,٤٢٥	١,٢٦٤	٨٧٤,٦٨٣

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

٢٢- صافي الموجودات بالعملات الاجنبية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	١٣ أكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
ريال سعودي	١,٨٥٧	٢,٨٦٨

٢٣- إيرادات أخرى

	من ١٤ اكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف	من ٢٥ اكتوبر ٢٠١٤م إلى ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م دولار أمريكي بالآلاف
ربح من استبعاد موجودات ثابتة	١٣	٧٢
دخل متنوع	١٢	١٤
عكس قيد مبالغ مستحقة الدفع طويلة الاجل (انظر الإيضاح "أ")	٣,٦٨٧	-
المجموع	٣,٧١٢	٨٦

قامت المؤسسة بعكس قيد مبلغ ٣,٦ مليون دولار امريكي خلال الفترة لتسوية مبالغ مستحقة الدفع قائمة.

٢٤ - إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة وفقاً لتوجيهات إدارة المخاطر في البنك الإسلامي للتنمية. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر في البنك الإسلامي للتنمية بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة . أسست المؤسسة أيضاً لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة انواع المخاطر الرئيسية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في أداة مالية من الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة ، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي. تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ودائع سلعية وتمويل المرابحة التجارية والاستثمارات في الصكوك التي يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. تتم تغطية تمويل المرابحة التجارية بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء وضمانات بنكية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناءً على سياستها. تتمتع المؤسسة بصفة الدائن المميز عند تقديم تمويل المرابحة التجارية وهو ما يعطيها الاولوية على غيرها من الدائنين في حالة التعثر مما يشكل حماية ضد خسائر الائتمان.

٢٤ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تتضمن مخاطر الائتمان خسائر محتملة تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول او البنوك/المؤسسات المالية أو العملاء...إلخ) في تسوية التزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات ائتمان شاملة كجزء كلي من إطار إدارة مخاطر الائتمان لتوفير آرشادات واضحة لمختلف انواع التمويل.

يتم نشر هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة للحفاظ على قابلية ومحفظة مخاطر ائتمان ضمن المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان /التعرض والمراجعة/ مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل دائرة المخاطر تسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الائتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد او مدين واحد ومجموعة من المدينين المرتبطين. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة هيكلاً متطوراً للحدود والذي يستند إلى القوة الائتمانية للمستفيد /الطرف الملتزم.

يتم استخدام أنظمة تقييم داخلي شاملة لمختلف الاطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من ادوات للتخفيف من حدة المخاطر، تقوم المؤسسة بتطبيق معايير تقييم شاملة للأطراف وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلد المستفيد. تم تطوير ارشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الاعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

مخاطر السوق

المؤسسة عرضة لمخاطر السوق التالية

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الاجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الامريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. واي تمويل بغير العملة الوظيفية يتم تمويله من خلال شركاء خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

٢) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع سلعية وتمويل المرابحة التجارية بتواريخ استحقاق قصيرة الاجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. تم عرض بيان السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح رقم ٢٠.

٢٤ - إدارة المخاطر (تتمة)

٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر الهامش من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الادوات المالية. المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع السلعية وتمويل المرابحات التجارية. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءً على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة القوائم المالية. تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

كما في تاريخ القوائم المالية، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى / أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الاخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة للفترة وحقوق الأعضاء في نهاية الفترة لن يتغير بشكل كبير.

٢٤ - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين في السوق في تاريخ القياس. لا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل او إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم لا تعتمد فيها أي معطيات هامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م			
ودائع سلعية من خلال البنك	٥,٠٠٠	—	—
استثمارات في صكوك	٥٣,٣٨٥	—	—
للسنة المنتهية في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م			
ودائع سلعية من خلال البنك	٤٢,٣٣٠	—	—
استثمارات في صكوك	٩٨,٤٢٥	—	—

لا يوجد تحويلات ما بين المستويات خلال الفترة (٢٠١٥م: نفس الشيء).

٢٥- معلومات قطاعية

قررت الإدارة أن يكون مجلس الإدارة صانع القرار لأنه الكيان المسؤول عن اتخاذ جميع القرارات بخصوص توزيع موارد مبادرات التنمية. وللتأكد من توفير الموارد اللازمة لتمكنها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة السيولة والخزنة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية كما تم الافصاح عنها في قائمة المركز المالي ويتم تمويلها مركزياً من خلال رأسمال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية ٢٢ "التقارير القطاعية" حيث ان مجلس الإدارة يراقب الاداء والمركز المالي للمؤسسة ككل دون تمييز بين الانشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية. كما أن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية ٢٢. تم بيان التوزيع الجغرافي لموجودات المؤسسة في الإيضاح ٢٠.

الملاحق

نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

التأسيس

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية أسست تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية البلدان الإسلامية الذي عُقد في 21 رجب من عام 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدة، المملكة العربيةالسعودية. وعُقِد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

الرؤية

يتطلع البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يكون، بحلول عام 1440هـ بنكاً إنمائياً عالمي الطراز إسلامي المبادئ؛ وأن يكون قد ساهم كثيرًا في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالَم على استعادة كرامته.

الرسالة

تتمثل في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، ولا سيما في المجالات ذات الأولويّة وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعوب.

العضوية

يضمّ "البنك" حالياً 57 دولة عضو موزَّعة بين العديد من مناطق العالَم. والشرط الأساسيّ للانضمام إليه هو أن تكونَ الدولةُ المرشَّحةُ لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ"، وتسدِّدَ القسط الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابها في أسهم رأسمال "البنك"، وتقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأس المال

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين، على قرار الزيادة العامة الخامسة في رأس المال، وبموجب هذا القرار رُفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى 50 مليار دينار إسلامي. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامة الرابعة لرأس المال. وفي نهاية عام 1437هـ - 1438هـ (2016)، بلغ رأس مال البنك 50.1 مليار دينار إسلامي.

المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقُطرية

يقع المقر الرئيس للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وللبنك أربعة مكاتب إقليمية في الرباط بالمغرب وكوالالمبور بماليزيا وألماتي بكازاخستان وداكار بالسنغال ومكاتب قطرية في تركيا (بأنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

السنة المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية (الشمسية) بدايةً من يوم 11 الجدي (الموافق 1 يناير)، وتنتهي في يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر) من كل عام.

الوحدة الحسابية

الوحدة الحسابية للبنك هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لدى "صندوق النقد الدولي".

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

تتألف مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب" و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ" و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة".

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)

تم تأسيسه عام 1401هـ (1981م) كذراع بحثية وتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كعضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقع عليه مسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة ومن الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية دعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والدينامية والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ويقوم المعهد بدراسات تطبيقية وأخرى تتعلق بالسياسات بالإضافة إلى بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي. ويهدف المعهد إلى أن يصبح مركزا عالميا للاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي وذلك طبقا لرؤيته الجديدة. www.irti.org

---

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1415هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكون مؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتهدف المؤسسة إلى: (1) المساعدة على زيادة نطاق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء؛ و(2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء؛ و(3) توفير خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

وتحقق المؤسسة هذه الأهداف من خلال توفير أدوات مناسبة ومطابقة للشريعة الإسلامية لتقديم خدمات الائتمان والتأمين وإعادة التأمين. www.iciec.com

---

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عام 1420هـ (1999م) كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبدأت عملها في 6 ربيع الثاني عام 1421هـ (8 يوليو 2000). إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي أن تلعب دوراً تكميلياً لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير ونشر الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

والأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويلات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة؛ (2) وتوفير المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع تأسيس وتوسعة وتحديث القطاع الخاص. www.icd-ps.org/

الملحق 2
بيانات المساهمين

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع اعتباراً من 2016/12/31
(مصنف حسب رأس المال المدفوع)

(عدد الأسهم)

م	العضو	رأس المال المكتتب	نسبة رأس المال المكتتب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	رأس المال المدفوع	نسبة رأس المال المدفوع
1	البنك الإسلاميّ للتنمية	26,637	% 31.755	26,637	% 33.947	26,637	% 36.656
2	السعودية	14,557	% 17.354	12,000	% 15.293	12,000	% 16.513
3	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية	5,000	% 5.961	5,000	% 6.372	5,000	% 6.881
4	الكويت	4,821	% 5.747	4,821	% 6.144	4,821	% 6.634
5	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	3,000	% 3.576	3,000	% 3.823	3,000	% 4.128
6	تركيا	2,915	% 3.475	2,915	% 3.715	2,915	% 4.011
7	ماليزيا	2,898	% 3.455	2,898	% 3.693	2,898	% 3.988
8	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	% 2.980	2,500	% 3.186	2,486	% 3.421
9	مصر	1,513	% 1.804	1,513	% 1.928	1,513	% 2.082
10	نيجيريا	1,000	% 1.192	1,000	% 1.274	1,000	% 1.376
11	قطر	1,000	% 1.192	1,000	% 1.274	1,000	% 1.376
12	العراق	850	% 1.013	850	% 1.083	850	% 1.170
13	باكستان	843	% 1.005	843	% 1.074	843	% 1.160
14	بنك البركة الإسلامي، البحرين	818	% 0.975	818	% 1.042	818	% 1.126
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	718	% 0.856	718	% 0.915	718	% 0.988
16	الجزائر	608	% 0.725	608	% 0.775	608	% 0.837
17	بروناي دار السلام	582	% 0.694	582	% 0.742	582	% 0.801
18	تونس	560	% 0.668	560	% 0.714	560	% 0.771
19	المغرب	510	% 0.608	510	% 0.650	510	% 0.702
20	بنك ميلات، إيران	500	% 0.596	500	% 0.637	500	% 0.688
21	إندونيسيا	206	% 0.246	206	% 0.263	206	% 0.283
22	بنجلاديش	202	% 0.241	202	% 0.257	202	% 0.278
23	إيران	8,692	% 10.362	5,859	% 7.467	192	% 0.264
24	البحرين	185	% 0.221	185	% 0.236	185	% 0.255
25	سورية	185	% 0.221	185	% 0.236	185	% 0.255
26	فلسطين	184	% 0.219	184	% 0.234	184	% 0.253
27	الإمارات العربية المتحدة	184	% 0.219	184	% 0.234	184	% 0.253
28	شركة البركة الإسلامية، لندن	161	% 0.192	161	% 0.205	161	% 0.222
29	ليبيا	139	% 0.166	139	% 0.177	139	% 0.191
30	الأردن	130	% 0.155	130	% 0.166	130	% 0.179
31	البنك الإسلامي الأردني	118	% 0.141	118	% 0.150	118	% 0.162
32	بنك كيشافارزي، إيران	100	% 0.119	100	% 0.127	100	% 0.138
33	بنك ملي، إيران	100	% 0.119	100	% 0.127	100	% 0.138
34	بنك الصناعة والتعدين، إيران	100	% 0.119	100	% 0.127	100	% 0.138
35	بنك اقتصاد نوين (إي إن)، إيران	100	% 0.119	100	% 0.127	100	% 0.138
36	اليمن	100	% 0.119	100	% 0.127	99	% 0.136
37	السودان	93	% 0.111	77	% 0.098	77	% 0.106
38	بوركينا فاسو	75	% 0.089	75	% 0.096	75	% 0.103
39	ساحل العاج	85	% 0.101	75	% 0.096	75	% 0.103
40	الصومال	72	% 0.086	72	% 0.092	72	% 0.099
41	بنك البركة التركي للمشاركات	69	% 0.082	69	% 0.088	69	% 0.095
42	لبنان	61	% 0.073	61	% 0.078	61	% 0.084
43	موزمبيق	60	% 0.072	60	% 0.076	60	% 0.083
44	بنك البركة، تونس	53	% 0.063	53	% 0.068	53	% 0.073
45	أذربيجان	50	% 0.060	50	% 0.064	50	% 0.069
46	بنك تجارت، إيران	50	% 0.060	50	% 0.064	50	% 0.069
47	بنين	50	% 0.060	50	% 0.064	50	% 0.069
48	جيبوتي	50	% 0.060	50	% 0.064	50	% 0.069
49	غامبيا	50	% 0.060	50	% 0.064	50	% 0.069
50	أوغندا	49	% 0.058	49	% 0.062	49	% 0.067
51	السنغال	48	% 0.057	48	% 0.061	48	% 0.066
52	موريتانيا	100	% 0.119	100	% 0.127	33	% 0.045
53	بنك النيل للتجارة والتنمية، السودان	26	% 0.031	26	% 0.033	26	% 0.036
54	البنك الإسلامي السوداني، السودان	26	% 0.031	26	% 0.033	26	% 0.036
55	بنك التضامن الإسلامي، السودان	26	% 0.031	26	% 0.033	26	% 0.036
56	الغابون	22	% 0.026	22	% 0.028	22	% 0.030
57	الكاميرون	2	% 0.002	2	% 0.003	2	% 0.003
58	النيجر	50	% 0.060	50	% 0.064	-	% 0.000
	الإجمالي	83,883	% 100.000	78,467	% 100.000	72,668	% 100.000

الملحق 3
عمليات التمويل المعتمدة والقطاعات الممولة لعام 1437هـ - 1438هـ (2016)

1 **بنجلاديش**
عدد العمليات: 8
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 403
القطاع: الطاقة والصناعة وغير ذلك
السلعة: المنتجات البترولية، معدات تكنولوجيا المعلومات (الكمبيوتر ومستلزمات الكمبيوتر)، الصلب الخردة/قضبان الصلب

2 **بوركينا فاسو**
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 174.6
القطاع: الزراعة، الطاقة
السلعة: القطن، المنتجات البترولية، جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

3 **الكاميرون**
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 208
القطاع: الزراعة، الطاقة
السلعة: النفط الخام، المدخلات الزراعية (الأسمدة والمبيدات وغيرها)، بذرة القطن لتمويل التجارة

4 **جزر القمر**
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 20
القطاع: الطاقة
السلعة: المنتجات البترولية

5 **ساحل العاج**
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 100
القطاع: الزراعة
السلعة: المدخلات الزراعية (الأسمدة واليوريا والمبيدات وغيرها)

6 **جيبوتي**
عدد العمليات: 6
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 175
القطاع: الطاقة وقطاعات أخرى
السلعة: المنتجات البترولية والمستلزمات الطبية

7 **مصر**
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 892
القطاع: الطاقة
السلعة: النفط الخام والبترول والمنتجات البترولية، الغاز الطبيعي المسال

8 **غامبيا**
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 65
القطاع: الزراعة والطاقة
السلعة: المنتجات البترولية والأسمدة وجميع المنتجات الزراعية

9 **إندونيسيا**
عدد العمليات: 6
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 144
القطاع: الزراعة وقطاعات أخرى
السلعة: النسيج والمواد الخام الأخرى لصناعات الغزل والنسيج والملابس، السكر الخام والمكرر، حبوب البن الخضراء، زيت النخيل الخام

10 **كازاخستان**
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 35
القطاع: الزراعة
السلعة: القمح

11 **مالي**
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 83
القطاع: الطاقة، الزراعة وقطاعات أخرى
السلعة: المنتجات البترولية المكررة والكهرباء، والأمن الغذائي، والحبوب، وغيرها من السلع الأساسية

12 **موريتانيا**
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 57
القطاع: الطاقة وقطاعات أخرى
السلعة: المستلزمات الطبية والمنتجات البترولية

13 **المغرب**
عدد العمليات: 4
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 193
القطاع: الطاقة
السلعة: البوتان، الصلب، الكبريت

14 **باكستان**
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 694
القطاع: الطاقة
السلعة: النفط الخام والمنتجات البترولية

15 **السنغال**
عدد العمليات: 6
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 75
القطاع: الزراعة
السلعة: الفول السوداني والكاجو

16 **سورينام**
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 30
القطاع: الزراعة وقطاعات أخرى
السلعة: المواد الغذائية والمستلزمات الطبية وغيرها

17 **طاجيكستان**
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 30
القطاع: الزراعة
السلعة: البترول والقمح والسكر

18 **توغو**
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 54
القطاع: الطاقة، غير ذلك
السلعة: المنتجات البترولية المكررة جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

19 **تونس**
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 160
القطاع: الطاقة
السلعة: الغاز الطبيعي

20 **تركيا**
عدد العمليات: 5
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 860
القطاع: الزراعة، غير ذلك
السلعة: القطن، جميع السلع المقبول تمويلها ضمن لوائح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

21 **الإمارات العربية المتحدة**
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 25
القطاع: تكنولوجيا المعلومات
السلعة: الاتصالات السريعة ومنتجات الكمبيوتر ومكوناتها

إجمالي عدد العمليات: 58
الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي): 4,478

- أسيا / رابطة الدول المستقلة
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- امريكا الجنوبية

عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً في عام 1437هـ - 1438هـ (2016)
(مليون دولار أمريكي)

إجمالي العمليات التجارية المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً: 24
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 960

بنجلاديش
عدد العمليات: 6
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 303

غامبيا
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 65

بوركينا فاسو
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 174.6

توغو
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 32

جيبوتي
عدد العمليات: 5
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 165

طاجيكستان
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 30

مالي
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 83

جزر القمر
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 20

السنغال
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 75

موريتانيا
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 12

العمليات التجارية المعتمدة حسب السلع (مليون دولار أمريكي)

الإجمالي

إجمالي العمليات: 58

المبلغ (مليون دولار أمريكي): 4,478

القطن
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 219.1
النسبة (%): 4.89%

الحبوب والبذور الزيتية
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 60
النسبة (%): 1.34%

الأسمدة
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 113.5
النسبة (%): 2.53%

الآلات والمعدات
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 18
النسبة (%): 0.40%

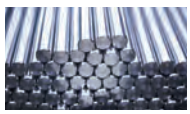

المعادن
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 70
النسبة (%): 1.56%

البترول
عدد العمليات: 28
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 2,690
النسبة (%): 60.07%

المستحضرات الدوائية
عدد العمليات: 1
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 10
النسبة (%): 0.22%

السكر
عدد العمليات: 3
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 98.5
النسبة (%): 2.20%

المواد الكيميائية الأخرى
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 153
النسبة (%): 3.42%

المنتجات الغذائية الأخرى
عدد العمليات: 2
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 85
النسبة (%): 1.90%

غير ذلك
عدد العمليات: 9
المبلغ (مليون دولار أمريكي): 960.9
النسبة (%): 21.46%

الملحق 6
البرامج المدعومة من برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS)

المساعدة من أجل التجارة للدول العربية في تعزيز التكامل التجاري الإقليمي، من خلال تعزيز قدرات إدارة التكامل الاقتصادي، والشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	
تحسين أداء ممرات التجارة والنقل بين السودان ومصر، ومصر والمملكة العربية السعودية، والمملكة العربية السعودية والأردن؛ من خلال تحسين الإجراءات الجمركية ومعدات مراكز الحدود (تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	
تحسين المنافسة الإقليمية من خلال معالجة التدابير غير الجمركية في مصر والأردن المغرب وفلسطين والسعودية والسودان وتونس، وتحديد إجراءات ملموسة على الصعيدين الوطني والإقليمي لإزالة القيود غير الجمركية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)	
دعم انضمام السودان وجزر القمر لمنظمة التجارة العالمية (WTO) من خلال توفير الدعم الفني وبناء القدرات في مجال السياسة التجارية والأطر المؤسسية والقانونية المتعلقة بالإصلاح التجاري (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).	
تعزيز مهارات العاملين في قطاعات التصدير في مصر من خلال تطبيق أدوات التدريب التي تهدف إلى مساعدة مطابقة احتياجات الصناعة ومهارات الباحثين عن عمل في قطاعات الغذاء والصناعة والخشب والأثاث (تنفيذ منظمة العمل الدولية)	
تعزيز مؤسسات دعم التجارة في الجزائر ومصر والكويت ولبنان وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي من أجل الوصول إلى مشروع الأسواق الخارجية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)	
تدريب الشباب للعمل في التجارة الدولية، (تنفيذ مركز تدريب التجارة الخارجية، مصر)	
برنامج بناء القدرات والدعم المؤسسي لمنطقة نواذيبو الحرة في موريتانيا لتبني الممارسات العالمية في التصميم المؤسسي وإدارة الموارد البشرية والتخطيط المالي والإدارة (تنفيذ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية).	

IFN Awards

DEALS OF THE YEAR

2016

صفقة العام 2016

75 مليون دولار أمريكي

تمويل سلعي مهيكل لمرحلة ما قبل التصدير لصالح حكومة السنغال

- صفقة العام ذات التأثير الاجتماعي
- أفضل صفقة تمويل مهيكل
- أفضل صفقة لتمويل التجارة

إتصل بنا

المقر الرئيسي

P.O. Box 55335, Jeddah 21534,
Kingdom of Saudi Arabia.
Phone: +966 12 646 8364
Fax: +966 12 637 1064

المكاتب الإقليمية

مكتب إسطانبول - تركيا

Beybi Giz Plaza Dereboyu Cad. Meydan Sok.
No:1 Kat:31 Daire:122, Maslak, Sariyer,
Istanbul, Turkey
Phone: +90 212 234 81 00
Fax: +90 212 234 81 53

مكتب داكا - بنجلاديش

IDB Bhaban (10th Floor), E/8-A, Rokeya
Sharani, Sher-e Bangla Nagar, Dhaka-1207,
Bangladesh
Phone: +80029183460

مكتب جاكارتا - إندونيسيا

35C, Office 8. Lot 28 SCBD
JI.Jend. Sudirman Kav 52/53
Senopati, Jakarta 12190
Phone: +6221 29 333 468
Fax: +6221 29 333 464

مكتب داكار - السنغال

ITFC - IDB Group
18 boulevard de la République
BP 6253 Dakar - Étoile -Sénégal
Phone: +221 33 889 1144

تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

هاتف: 8364 646 12 966+
فاكس: 1064 637 12 966+

ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية

www.itfc-idb.org